الديوان العام للمحاسبة
General Court of Audit

الديوان العام للمحاسبة

"واقعٌ جديد ... ورؤيةٌ طموحة"

الإصدار الثاني - ١٤٤٤هـ

حقوق الطبع والنشر محفوظة

رقم الإيداع: ١٤٤٢/٥٢٢٦
ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٩١٥٨٠-٤

المحتوى

مقدمة		د
أولاً:	من نحن	١
ثانياً:	أعمالنا الأساسية	١٧
ثالثاً:	قدراتنا المؤسساتية	٢٩
رابعاً:	تحولنا الرقمي	٣٧
خامساً:	علاقاتنا الدولية	٤٣
سادساً:	ندواتنا ولقاءاتنا المهنية	٥١
سابعـاً:	مبادراتنا نحو التكامل	٥٣

مقدمة

ندرك في هذه المرحلة أهمية التغيير والتطوير نحو آفاق أوسع، وأن نتجاوز الماضي لتحقيق التطلعات وبناء مستقبل واعد.

ولقد تمكن الديوان ـ ولله الحمد - في هذا العهد الميمون، عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله ورعاه - من إعادة هيكلة إجراءات عمله وفق أسس مهنية، وتجاوز العديد من العقبات، حيث كان التحدي صعبا؛ ولم يكن تجاوزه ممكناً، لولا فضل الله تعالى؛ ثم الدعم الكبير من القيادة والجهود المخلصة من منسوبي الديوان كافة، إذ جاءت النتائج وفق التطلعات، وكان الجميع شركاء في رسم الخطط والسياسات، والسير وفق خطة استراتيجية مدروسة تعنى بتحسين جودة أعمال الديوان بما يتفق مع أهداف رؤية المملكة (٢٠٣٠)، فالآمال والتطلعات ليس لهما سقف، والطموح وقاد وعجلة الانجاز تدور، وشعارنا «أن نكون اليوم أفضل من الأمس .. وفي غدنا أفضل من اليوم».

وشهدت أعمال الديوان خلال هذا العهد الميمون تطورات نوعية وإنجازات غير مسبوقة في مختلف المجالات ذات الصلة باختصاصاته، ومن ذلك النتائج المتميزة التي حققها الديوان في مجال المحافظة على المال العام، واستمرار تنامي قيمة المال العام المحافظ عليه، وقيمة ملاحظات الديوان القائمة، وهو ما يعكس ارتفاع جودة الأداء المهني لمنسوبي الديوان، والتوسع في المهام الرقابية التي يجريها الديوان على الجهات المشمولة برقابته، وكذلك قيامه بإنفاذ التوجيهات الكريمة بشأن تنفيذ عمليات الربط الآلي مع الجهات الحكومية من خلال منظومة الرقابة إلكترونية «شامل»، وتعزيز الشراكة مع تلك الجهات من خلال تقديم البرامج التدريبية المتنوعة في مجالات المراجعة المالية والالتزام والرقابة على الأداء.

وقد حظي الديوان بدعم ورعاية خادم الحرمين الشريفين، وسمو ولي عهده الأمين - حفظهما الله -، ومن ذلك صدور المرسوم الملكي رقم (م/١٧٨) وتاريخ ١٤٤١/١٢/٢هـ،

بالموافقة على إحلال اسم (الديوان العام للمحاسبة) محل اسم (ديوان المراقبة العامة) وتعديل بعض مواد نظام الديوان؛ ليصبح الديوان بموجب هذا التعديل يرتبط مباشرة بالملك، ويتمتع بالشخصية الاعتبارية وبالاستقلال المالي والإداري.

ويضاف إلى إنجازات الديوان في هذا العهد المبارك؛ ما صدر عن الجمعية العامة للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الانتوساي) في مدينة موسكو بجمهورية روسيا الاتحادية من المصادقة على تعيين الديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية نائباً ثانياً لرئاسة منظمة (الإنتوساي)، ورئيساً للجنة السياسات والشؤون المالية والإدارية بالمنظمة، ورئيساً للجنة التوجيهية لتعاون الإنتوساي مع مجتمع المانحين لمدة (تسع سنوات) قابلة للتجديد، وعضواً في مجلس إدارة مبادرة الإنتوساي للتنمية اعتباراً من جمادى الآخرة ١٤٤٤هـ (يناير ٢٣ . ٢م) ولمدة (ثلاث سنوات) قابلة للتجديد، كما يتولى الديوان رئاسة المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الأرابوساي) اعتباراً من ربيع الأول ١٤٤٤هـ (أكتوبر ٢٢ . ٢م) ولمدة (ثلاث سنوات)، وعضوية المجلس التنفيذي للمنظمة الآسيوية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الآسوساي) اعتباراً من صفر ١٤٤٣هـ (سبتمبر ٢١ . ٢م) ولمدة (ثلاث سنوات) قابلة للتجديد، بالإضافة إلى أن الديوان يتولى بموجب الأمر السامي رقم (٣ . ١٧١) وتاريخ ١٤٤٢/٣/٢٦هـ، الإشراف على الجمعية السعودية للمراجعين الداخليين، ويرأس رئيس الديوان مجلس إدارة الجمعية، كما أنه يرأس الاتحاد العربي لجمعيات المراجعين الداخليين منذ جمادى الآخرة ١٤٤٤هـ (يناير ٢٣ . ٢م)، إضافةً إلى أنه عضو في مجلس إدارة المعهد الدولي للمراجعين الداخليين ومسؤول التواصل لجهود الدعم الدولي للمجلس لعامين منذ شهر ذي الحجة ١٤٤٣هـ الموافق (يوليه ٢٢ . ٢م).

إننا في هذا الديوان حريصون على مواصلة الجهود في سبيل المحافظة على المال العام، مؤكدين أننا بفضل الله ثم دعم القيادة، ماضون في تحقيق المزيد من النجاحات، ورفع مستوى الإنجاز وجودته، متمنين التوفيق للجميع في تحقيق التطلعات والرفع من شأن هذا الوطن العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

رئيس الديوان العام للمحاسبة

د. حسام بن عبد المحسن العنقري

استقبال خادم الحرمين الشريفين لرئيس الديوان وعدد من مسؤوليه لتسليم التقرير السنوي الـ (٥٩) للديوان، الرياض - ٤/٢٩/ ١٤٤٤هـ.

أولاً:

من نحن

الديوان العام للمحاسبة
General Court of Audit

الديوان العام للمحاسبة هو الجهاز الأعلى للرقابة المالية العامة والمحاسبة (Supreme Audit Institution) في المملكة العربية السعودية، وهو جهاز حكومي مستقل يرتبط مباشرةً بالملك.

ويقوم بمهام الرقابة اللاحقة على جميع إيرادات الدولة ومصروفاتها، وكذلك مراقبة كافة أموال الدولة المنقولة والثابتة ومراقبة حسن استعمال هذه الأموال واستغلالها والمحافظة عليها، ومدى التزام الأجهزة الحكومية بالأنظمة المالية والإدارية؛ إلى جانب الرقابة على أداء تلك الأجهزة، ويمارس الديوان مهامه الرقابية وفق «منهجية» محددة من خلال مراجعين متخصصين لديهم المعارف والمهارات والخبرات المهنية في مجالات الرقابة المالية والالتزام والأداء، وتشمل رقابة الديوان كافة الوزارات والمؤسسات والهيئات الحكومية؛ إضافةً إلى المؤسسات الخاصة والشركات التي تساهم الدولة في رأس مالها أو تضمن لها حداً أدنى من الأرباح.

وعلى الصعيد الدولي؛ يشغل الديوان (اعتباراً من محرم ١٤٤١هـ، الموافق سبتمبر ٢٠١٩م ولمدة تسع سنوات قابلة للتجديد) منصب النائب الثاني لرئاسة المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (International Organization of Supreme Audit Institutions, INTOSAI)، ومنصب رئيس لجنة السياسات والشؤون المالية والإدارية بالمنظمة (Policy, Finance and Administration Committee, PFAC)، ومنصب رئيس اللجنة التوجيهية لتعاون الإنتوساي مع مجتمع المانحين (INTOSAI Donor Steering Committee, IDSC)، كما أن الديوان عضو في مجلس إدارة مبادرة الإنتوساي للتنمية (INTOSAI Development Initiative, IDI) اعتباراً من جمادى الآخرة ١٤٤٤هـ (يناير ٢٠٢٣م) ولمدة (ثلاث سنوات) قابلة للتجديد، كما يشغل الديوان منصب رئيس المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الأرابوساي) اعتباراً من ربيع الأول ١٤٤٤هـ (أكتوبر ٢٠٢٢م) ولمدة ثلاث سنوات، وسيتولى بعد ذلك منصب النائب الأول لرئاسة (الأرابوساي) اعتباراً من ربيع الآخر ١٤٤٧هـ (أكتوبر ٢٠٢٥م) ولمدة (ثلاث سنوات)، بالإضافة إلى أنه عضو في المجلس التنفيذي للمنظمة الآسيوية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الآسوساي) اعتباراً من صفر ١٤٤٣هـ (سبتمبر ٢٠٢١م) ولمدة (ثلاث سنوات) قابلة للتجديد، وكذلك تمثيل الديوان المملكة العربية السعودية بشكل دائم في مجموعة مشاركة (Engagement Group) للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة في الدول الأعضاء بمجموعة العشرين تحت مسمى (SAI20).

نظرة تاريخية

يعود تأسيس الديوان العام للمحاسبة إلى ما قبل قرن كامل من الزمان، وبالتحديد عام ١٣٤٥هـ، حين تم تشكيل "ديوان المحاسبات" بتاريخ ١٣٤٥/٢/٢١هـ؛ مع صدور أول نظام للحكم والإدارة في المملكة، ثم توالت مراحل التطور في الديوان إلى أن صدر المرسوم الملكي رقم (م/٩) وتاريخ ١٣٩١/٢/١١هـ؛ بالموافقة على نظام ديوان المراقبة العامة "سابقاً"، حتى صدر الأمر الملكي الكريم رقم (أ/٤٧٣) وتاريخ ١٤٤٠/١٢/٢٩هـ، بتعديل مسماه إلى (الديوان العام للمحاسبة)، ثم صدور المرسوم الملكي رقم (م/١٧٨) وتاريخ ١٤٤١/١٢/٢هـ، بالموافقة على إحلال اسم "الديوان العام للمحاسبة" محل اسم "ديوان المراقبة العامة"، وتعديل بعض مواد نظام الديوان؛ ليرتبط الديوان بموجب هذا التعديل مباشرة بالملك، ويتمتع بالشخصية الاعتبارية وبالاستقلال المالي والإداري.

وخلال هذه السنوات أُطلِق على الديوان أسماء عدة، كان أكثرها استمراراً مسماه السابق (ديوان المراقبة العامة) الذي عُرف به لما يقارب (٦٥) سنة، حتى صدر الأمر الملكي الكريم رقم (أ/٤٧٣) وتاريخ ١٤٤٠/١٢/٢٩هـ، بتعديل مسماه إلى (الديوان العام للمحاسبة)، ليتوافق مع ما يضطلع به الديوان من مهام وأدوار.

المبنى القديم لمقر الديوان الرئيس بالرياض (الملز - شارع الجامعة) والذي افتتح عام ١٣٩٤هـ.

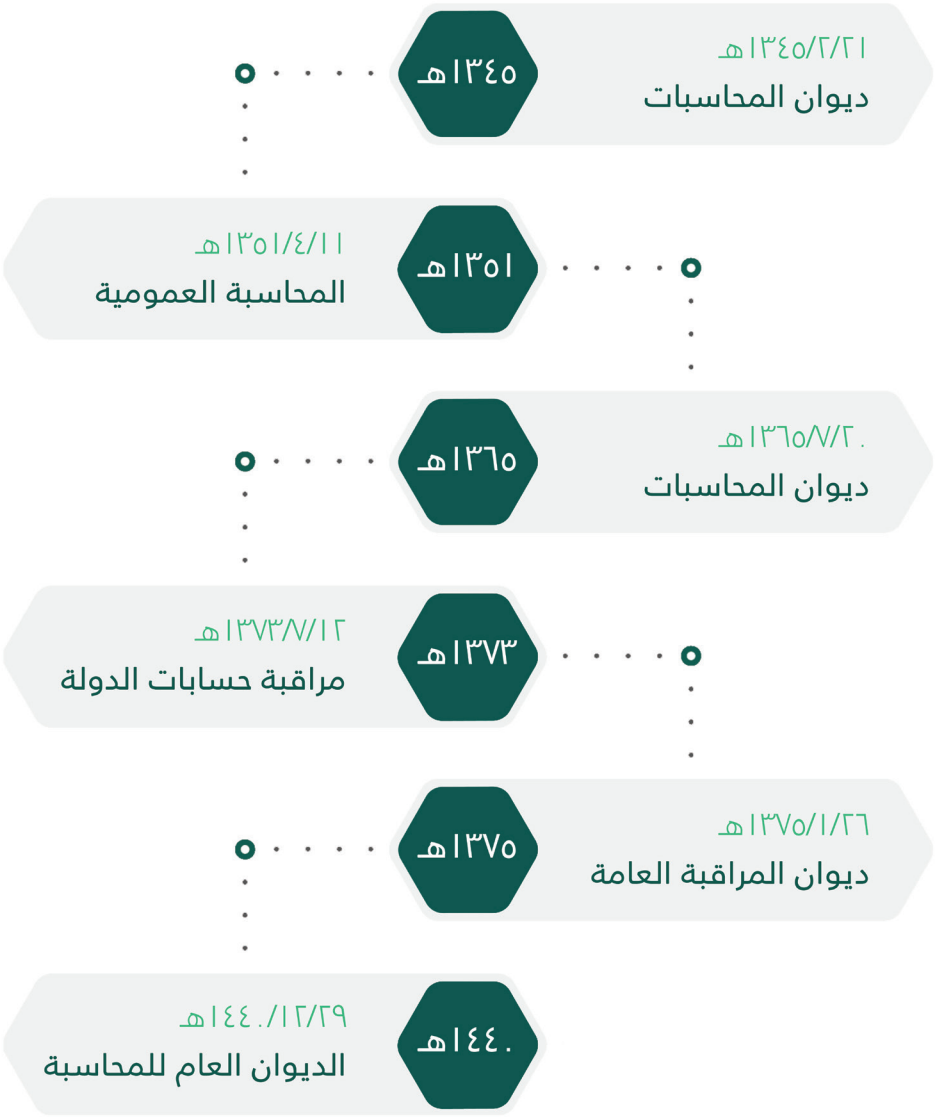
١٣٤٥هـ
١٣٤٥/٢/٢١هـ
ديوان المحاسبات
١٣٥١هـ
١٣٥١/٤/١١هـ
المحاسبة العمومية
١٣٦٥هـ
١٣٦٥/٧/٢٠هـ
ديوان المحاسبات
١٣٧٣هـ
١٣٧٣/٧/١٢هـ
مراقبة حسابات الدولة
١٣٧٥هـ
١٣٧٥/١/٢٦هـ
ديوان المراقبة العامة
١٤٤٠هـ
١٤٤٠/١٢/٢٩هـ
الديوان العام للمحاسبة

رؤساء الديوان

سعادة الأستاذ/
الشريف حسين عدنان
١٣٤٦هـ - ١٣٤٨هـ

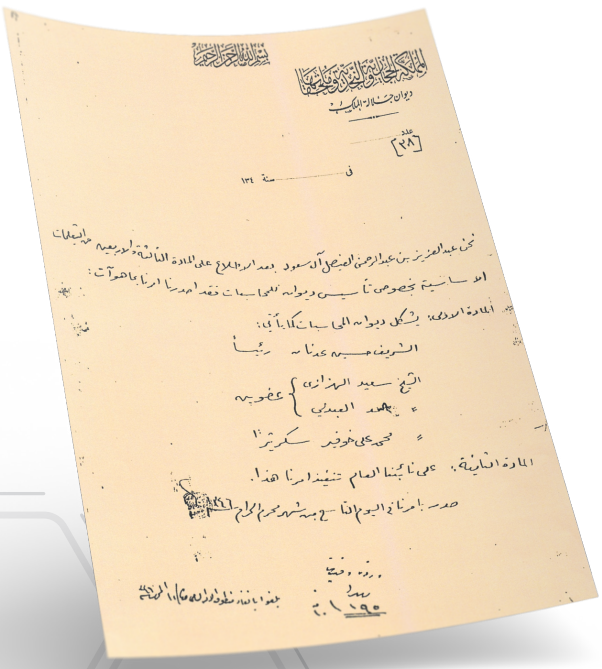

المرحلة الأولى: نشأة الديوان (الفترة من عام ١٣٤٥هـ/ ١٩٢٦م حتى عام ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٣م):

تعود نشأة الديوان العام للمحاسبة إلى عهد صاحب الجلالة الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود (رحمه الله)، وذلك مع صدور الموافقة الملكية الكريمة بتاريخ ٢١/٢/١٣٤٥هـ (الموافق ٣/٨/١٩٢٦م) على أول نظام للحكم والإدارة في المملكة العربية السعودية، والذي عرف باسم «التعليمات الأساسية للمملكة الحجازية»، حيث تضمن النظام (التعليمات) نصوصاً تقضي بإنشاء «ديوان المحاسبات»، ومقره في العاصمة آنذاك (مكة المكرمة).

وفي هذه المرحلة تولى رئاسة «ديوان المحاسبات» كل من: الشريف حسين عدنان في الفترة من (عام ١٣٤٦هـ/ ١٩٢٧م حتى عام ١٣٤٨هـ/ ١٩٢٩م)،

ثم عدد من المسؤولين لفترات متلاحقة وهم (عبدالرزاق هنداوي، جميل غزاوي، محمود شلهوب، حسين جستنيه، عبدالله باشا، عبدالوهاب آشي، نسيب السباعي، أكرم مندورة، أحمد سندي)، وذلك في الفترة من (عام ١٣٤٨هـ/ ١٩٢٩م حتى عام ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٣م).

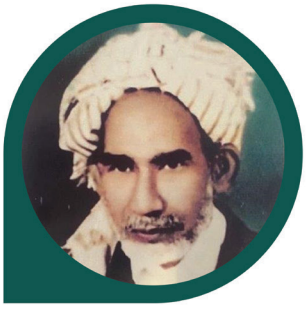

سعادة الأستاذ/
حسين جستنيه

سعادة الأستاذ/
عبدالوهاب آشي

سعادة الأستاذ/
نسيب السباعي

سعادة الأستاذ/
أكرم منـدورة

المرحلة الثانية: تطوير نطاق عمل الديوان وتبعيته (الفترة من عام ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٣م حتى عام ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م):

مع صدور نظام مجلس الوزراء في عهد صاحب الجلالة الملك سعود بن عبدالعزيز آل سعود (رحمه الله) بتاريخ ١٢/٧/ ١٣٧٣هـ (الموافق ١٧/٣/ ١٩٥٤م)، تم تعديل الارتباط التنظيمي لـ«ديوان المحاسبات»؛ ليكون ضمن الشُعَب التي يتألف منها ديوان رئاسة مجلس الوزراء، وتغيير مسماه إلى «مراقبة حسابات الدولة».

وفي هذه المرحلة تم تكليف سعادة الأستاذ/ محمد بن حسن فقي، للقيام بأعمال رئيس «مراقبة حسابات الدولة» في الفترة من (عام ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٣م حتى عام ١٣٧٥هـ/ ١٩٥٥م)، وبعد ذلك صدر الأمر الملكي بتاريخ ٦/١١/ ١٣٧٦هـ (الموافق ٣/٦/ ١٩٥٧م)، بتعيين صاحب السمو الأمير/ مساعد بن عبدالرحمن آل سعود رئيساً لمراقبة حسابات الدولة، واستمرت رئاسة سموه للفترة من (عام ١٣٧٦هـ/ ١٩٥٦م حتى عام ١٣٨٠هـ/ ١٩٦٠م)، بعد ذلك تم تكليف سعادة الأستاذ/ عبدالعزيز بن محمد داغستاني للقيام بأعمال رئيس الديوان في الفترة من (عام ١٣٨١هـ/١٩٦١م حتى عام ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م).

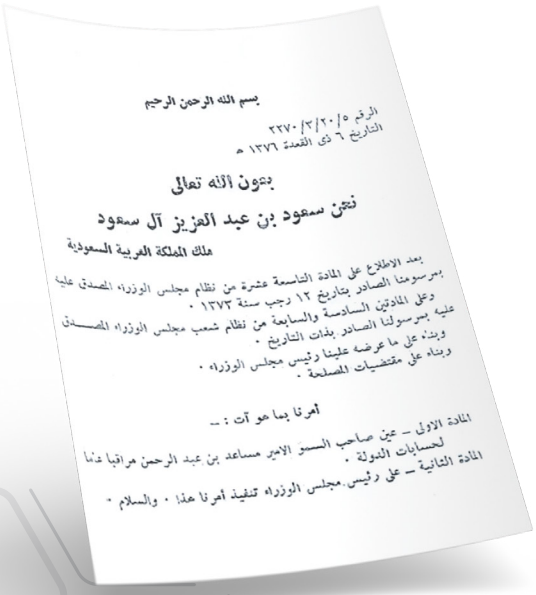

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم ٥/٢٠/٣/٢٢٧٠
التاريخ ٦ ذي القعدة ١٣٧٦ هـ

بعون الله تعالى

نحن سعود بن عبد العزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على المادة التاسعة عشرة من نظام مجلس الوزراء المصدق عليه بمرسومنا الصادر بتاريخ ١٢ رجب سنة ١٣٧٣ .

وعلى المادتين السادسة والسابعة من نظام شعب مجلس الوزراء المصدق عليه بمرسولنا الصادر بهذا التاريخ .

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء .

وبناء على مقتضيات المصلحة .

أمرنا بما هو آت : ـ

المادة الاولى ـ عين صاحب السمو الامير مساعد بن عبد الرحمن مراقبا عاما لحسابات الدولة .

المادة الثانية ـ على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ أمرنا هذا . والسلام .

سعادة الأستاذ/
محمد بن حسن فقي
١٣٧٣هـ - ١٣٧٥هـ

سمو الأمير/
مساعد بن عبدالرحمن آل سعود
١٣٧٦هـ - ١٣٨٠هـ

سعادة الأستاذ/
عبدالعزيز بن محمد داغستاني
١٣٨١هـ - ١٣٩١هـ

المرحلة الثالثة: صدور نظام الديوان (الفترة من عام ١٣٩١هـ/١٩٧١م حتى عام ١٤٣٧هـ/١٥ . ٢م):

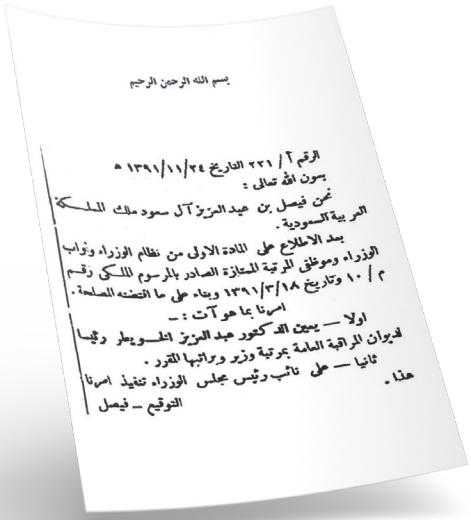
بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم ٢ / ٢٢١ التاريخ ١٣٩١/١١/٢٤ هـ
بعون الله تعالى :
نحن فيصل بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية .
بعد الاطلاع على المادة الاولى من نظام الوزراء ونواب الوزراء وموظفي المرتبة الممتازة الصادر بالمرسوم الملكي رقم م / ١٠ وتاريخ ١٣٩١/٣/١٨ وبناء على ما اقتضته المصلحة .
امرنا بما هو آت :-
اولا — يعين الدكتور عبد العزيز الخويطر رئيسا لديوان المراقبة العامة بمرتبة وزير وراتبها المقرر .
ثانيا — على نائب رئيس مجلس الوزراء تنفيذ امرنا هذا .
التوقيع — فيصل

في عهد صاحب الجلالة الملك فيصل بن عبدالعزيز آل سعود (رحمه الله)، صدر نظام «ديوان المراقبة العامة» بالمرسوم الملكي رقم (م/٩) وتاريخ ١٣٩١/٢/١١هـ (الموافق ١٩٧١/٤/٧م)، وأصبح الديوان جهازاً مستقلاً مرجعه رئيس مجلس الوزراء وفقاً لما نصت عليه المادة (الأولى) من هذا النظام.

وفي هذه المرحلة تولى رئاسة «ديوان المراقبة العامة» كل من: معالي الدكتور/ عبدالعزيز بن عبدالله الخويطر في الفترة من (عام ١٣٩١هـ/١٩٧١م حتى عام ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م)، ثم معالي الأستاذ/ عمر بن عبدالقادر فقيه في الفترة من (عام ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م حتى عام ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م)، تلاه معالي الأستاذ/ توفيق بن إبراهيم توفيق في الفترة من (عام ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م حتى عام ١٤٢٤هـ/٣/ ٢٠٠٣م)، ثم معالي الأستاذ/ أسامة بن جعفر فقيه في الفترة من (عام ١٤٢٤هـ/٣/ ٢٠٠٣م حتى عام ١٤٣٧هـ/١٥ . ٢م)، وجميع هؤلاء الرؤساء تم تعيينهم على مرتبة (وزير) بموجب أوامر ملكية كريمة، وفقاً لما نصت عليه المادة (الثالثة) من نظام الديوان.

معالي الدكتور/
عبدالعزيز بن عبدالله الخويطر
١٣٩١/١١/٢٤هـ - ١٣٩٤/١/٢٧هـ

معالي الأستاذ/
عمر بن عبدالقادر فقيه
١٣٩٥/١/١٤هـ - ١٤١٦/٣/٥هـ

معالي الأستاذ/
توفيق بن إبراهيم توفيق
١٤١٦/٣/٦هـ - ١٤٢٤/٣/٥هـ

معالي الأستاذ/
أسامة بن جعفر فقيه
١٤٢٤/٣/٦هـ - ١٤٣٧/٧/٣٠هـ

المرحلة الرابعة (الحالية): تعديل مسمى الديوان وتعديل بعض مواد نظامه وربطه بالملك ومنحه الاستقلالية (الفترة من عام ١٤٤٠هـ/ ٢٠١٨م حتى تاريخه):

معالي الدكتور/
حسام بن عبدالمحسن العنقري
١٤٣٧/٧/٣هـ - حتى الآن

في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود (حفظه الله)، ومع وضوح الممارسة المهنية التي يقوم بها الديوان وانتقالها من «المراقبة» إلى «المحاسبة» فقد صدر الأمر الملكي الكريم رقم (أ/ ٤٧٣) وتاريخ ١٤٤٠/١٢/٢٩هـ (الموافق ٢٠١٩/٨/٣م) بتعديل اسم «ديوان المراقبة العامة» إلى «الديوان العام للمحاسبة»، ثم صدر المرسوم الملكي رقم (م/ ١٧٨) وتاريخ ١٤٤١/١٢/٢هـ (الموافق ٢٠٢٠/٧/٢٢م)، بتعديل بعض مواد نظام الديوان، ليصبح الديوان بموجب هذا التعديل يرتبط مباشرةً بالملك، ويتمتع بالشخصية الاعتبارية وبالاستقلال المالي والإداري.

وفي هذه المرحلة الجديدة والتي انطلقت أواخر عام ١٤٤٠هـ (الموافق ٢٠١٨م)، والتي يتولى فيها معالي الدكتور/ حسام بن عبدالمحسن العنقري رئاسة «الديوان العام للمحاسبة»؛ يتضح حرص القيادة الرشيدة - أيّدها الله - على تعزيز الدور المحاسبي للديوان وتمكينه من ممارسة مهامه واختصاصاته بكل كفاءة وفعالية، وعلى إثر هذه الانطلاقة، تمكّن الديوان من إحداث العديد من النقلات النوعية في مجالات تطوير منهجيته في المراجعة المالية والرقابة على الأداء، وتعزيز إمكانات ومقومات أعماله المهنية وقدراته المؤسساتية وكوادره المهنية، وتدشين العديد من المنصات والأنظمة وقواعد البيانات والتطبيقات الإلكترونية، بالإضافة إلى ارتفاع مستوى تمثيل الديوان للمملكة العربية السعودية في المنظمات الدولية والإقليمية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة.

أبرز مراحل الديوان

المرحلة الأولى

١٣٤٥هـ - ١٣٧٣هـ

نشأة الديوان

المرحلة الثانية

١٣٧٣هـ - ١٣٩١هـ

تطوير نطاق عمل الديوان وتبعيته

المرحلة الثالثة

١٣٩١هـ - ١٤٣٧هـ

صدور نظام الديوان

المرحلة الرابعة (الحالية)

١٤٤٠هـ - حتى تاريخه

تعديل مسمى الديوان وبعض مواد نظامه، وربطه بالملك، ومنحه الاستقلالية

اختصاصنا ومسؤوليتنا

نعمل في الديوان على ممارسة دوره الأصيل في المحافظة على المال العام، ونسعى إلى تحقيق ذلك من خلال مباشرة اختصاصاته وفقاً لنظامه، وبموجب ما أوكل إليه من مهام ومسؤوليات، والعمل على كشف أي مخالفة مالية أو قصور في الأداء، وإيضاح الأثر المترتب على ذلك، ومن ثم المتابعة مع الجهة المشمولة بالرقابة لإجراء المعالجة النظامية، والرفع بتقرير سنوي للمقام الكريم حول نتائج أعماله، وتقارير أخرى خلال السنة حسب الاقتضاء للمساهمة في تعزيز المساءلة والشفافية.

وتتنوع المهام والأنشطة والأدوار التي يمارسها الديوان، فنحن:

- نختص بالرقابة اللاحقة على جميع إيرادات الدولة ومصروفاتها، وكذلك مراقبة كافة أموال الدولة، ومراقبة حسن استعمال هذه الأموال واستغلالها والمحافظة عليها.
- نتحقق أن جميع إيرادات الدولة من أموال وأعيان وخدمات قد أُدخلت في ذمتها وفقاً للنظم السارية، وأن كافة مصروفاتها قد تمت وفقاً لأحكام الميزانية السنوية، وطبقاً للنظم واللوائح الإدارية والمالية والمحاسبية النافذة.
- نتحقق من أن كافة أموال الدولة تستعمل في الأغراض التي خصصت من أجلها من قبل الجهة المختصة، وأن لدى هذه الجهات من الإجراءات ما يكفل سلامة هذه الأموال وحسن استعمالها واستغلالها، ويضمن عدم إساءة استعمالها أو استخدامها في غير الأغراض التي خصصت من أجلها.
- نتحقق من أن كل جهة من الجهات المشمولة برقابة الديوان تقوم بتطبيق الأنظمة

واللوائح المالية والحسابية التي تخضع لها وفقاً لنظامها الخاص، تطبيقاً كاملاً، وأنه ليس في تصرفاتها المالية ما يتعارض مع تلك الأنظمة واللوائح.

- نراقب المؤسسات الخاصة والشركات التي تساهم فيها الدولة بنسبة لا تقل عن (٢٥٪) من رأسمالها أو تضمن لها حداً أدنى من الأرباح.
- نراقب أداء الأجهزة الحكومية؛ للتأكد من استخدام الجهات المشمولة بالرقابة لمواردها بكفاءة واقتصادية، والتحقق من نجاح تلك الجهات في تحقيق الأهداف المرسومة لها.
- نراقب تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
- نراقب تنفيذ برامج التخصيص في كافة المراحل من خلال الرقابة على تحضير المشاريع للتخصيص، والرقابة على تنفيذ عمليات التخصيص، والرقابة بعد التخصيص.
- نقوم بالرقابة الميدانية وأعمال التفتيش على المستودعات الحكومية.
- نتابع الأنظمة واللوائح المالية والحسابية النافذة؛ للتحقق من تطبيقها وكفايتها وملاءمتها للتطورات التي تستجد على الإدارة العامة بالمملكة، وتوجيه النظر إلى أوجه النقص في ذلك، وتقديم الاقتراحات اللازمة لتطوير هذه الأنظمة واللوائح أو تغييرها.
- نفحص الحسابات الختامية للجهات المشمولة برقابة الديوان، وكذلك الحساب الختامي للدولة.
- نراجع عقود الجهات الحكومية.
- ندافع عن حقوق الخزينة العامة للدولة في قضايا المال العام المنظورة أمام ديوان المظالم، والمقامة من أو ضد الأجهزة الحكومية.
- نصدر شهادات تبرئة الذمة.
- نقدم التقارير المالية للجهات الرقابية.

رؤيتنا ورسالتنا

رؤيتنا

التميز المؤسسي والرقمي، والريادة المهنية في المحافظة على المال العام.

رسالتنا

إحكام الرقابة المالية بمفهومها الشامل، والمساهمة في رفع كفاءة وجودة أداء الأجهزة الحكومية، والتكامل مع الجهات المشمولة بالرقابة، والارتقاء بالقدرات المؤسسية والكفاءات الوطنية في المجال المحاسبي والرقابي والمهني.

ميثاق عملنا وقيمنا الجوهرية

ولذلك كله ولضمان تنفيذ الاختصاصات وتحقيق الرسالة فإن العمل متواصل، والرغبة في الإنجاز ليس لها حد، وكل ذلك يتم في أطر ميثاق عملنا الذي يشمل جملة من الأخلاق والمبادئ المهنية التي يتقاسمها منسوبو الديوان؛ بما يهدف لتعزيز انتمائهم لرسالته وشرف مهنته والارتقاء بها والإسهام في تطويرها؛ بما ينعكس على هذا الوطن الغالي والمحافظة على ممتلكاته ومدخراته.

ووفقاً لهذا الميثاق؛ فإن جميع منسوبي الديوان شركاء في صناعة قراراته ونجاحاته؛ كما أن لأرائهم ومقترحاتهم قيمة لدى الإدارة العليا في الديوان، حيث تتم دراستها وعرضها في الاجتماعات الدورية، واتخاذ ما يلزم بشأنها.

ونستند في الديوان على قيمنا الجوهرية:

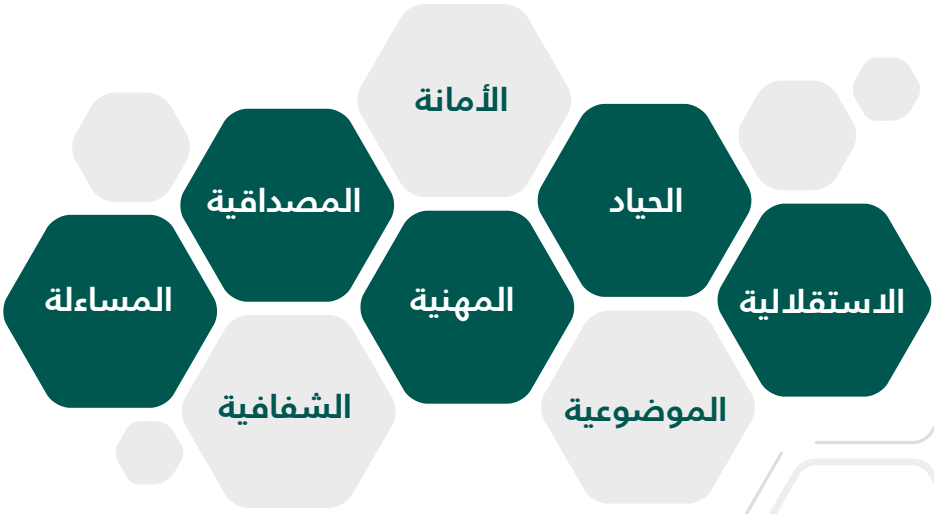

خطتنا الاستراتيجية

السعي نحو تحقيق التميز المؤسسي والرقمي، والوصول للريادة المهنية في المحافظة على المال العام، ومواكبة المستجدات والمتغيرات المختلفة في الجهات المشمولة برقابة الديوان، بما ينسجم مع أهداف رؤية المملكة (٢٠٣٠)، وفق الخطة الاستراتيجية الرابعة للديوان العام للمحاسبة (٢٠٢٢ – ٢٠٢٦م) المعتمدة من معالي رئيس الديوان الدكتور/ حسام بن عبدالمحسن العنقري.

وترتكز الخطة الاستراتيجية الجديدة للديوان على أربعة محاور رئيسة، هي: تطوير الخدمات الرقمية وتبني أحدث تقنيات البيانات والذكاء الاصطناعي، ورفع جودة الأداء والتميز المؤسسي، وتنمية القدرات البشرية وتحسين بيئة العمل، وتعزيز الاتصال المؤسسي محلياً ودولياً.

كما تشتمل الخطة على عدد من الأهداف الاستراتيجية الرئيسة، والمتمثلة في: تحقيق التميز الرقمي، وتفعيل المراجعة الإلكترونية، وتطبيق نموذج ومعايير التميز المؤسسي، وتحسين كفاءة وفعالية الأعمال الرقابية، وتطوير البنية التنظيمية، وتحقيق التطور المعرفي، وتحسين بيئة العمل، وإبراز الهوية المؤسسية للديوان، وتعزيز التعاون الدولي، كما تضمنت الخطوات العملية التي سيقوم بها الديوان لمتابعة تنفيذ الخطة وذلك من خلال مؤشرات قياس لكل هدف من الأهداف التشغيلية للأهداف الاستراتيجية للخطة.

ثانياً:

أعمالنا الأساسية

المراجعة المالية والالتزام

مراقبة كافة أموال الدولة والتحقق من تطبيق النظم واللوائح الإدارية والمالية والمحاسبية النافذة.

الرقابة على الأداء

التأكد من استخدام الجهات المشمولة بالرقابة لمواردها بكفاءة واقتصادية والتحقق من نجاح تلك الجهات في تحقيق الأهداف المرسومة لها.

المراجعة المالية والالتزام

تعتبر أعمال المراجعة المالية والالتزام من أبرز المهام الرئيسة للديوان، ويشمل ذلك تدقيق ومراجعة مستندات الحسابات الشهرية والسجلات المحاسبية والعقود، وسجلات المستودعات، والإيرادات وحساباتها وصناديقها وسجلاتها وإجراءات تحصيلها والتصرف فيها؛ لكافة الجهات المشمولة برقابة الديوان، ويهدف الديوان من ذلك بشكل رئيس إلى التحقق من التزام الجهات بالأنظمة والقرارات والتعليمات النافذة في أداء مهامها وإبرام عقودها ومتابعة تنفيذ عقود مشروعاتها، وبرامجها المعتمدة في خطط التنمية وميزانياتها السنوية، وكذلك التحقق من صحة البيانات والحسابات والسجلات المالية والمحاسبية؛ هذا بالإضافة إلى الأهداف الآتية:

- التأكد من سلامة العمليات المالية التي أجرتها الجهة والمثبتة بالدفاتر والسجلات المحاسبية وفقاً للتعليمات المالية المنظمة لذلك.
- التأكد من أن جميع العمليات المالية مؤيدة بمستندات أصلية وسليمة من الناحية الشكلية والموضوعية والحسابية، وأنها تتفق مع الأنظمة والتعليمات واللوائح المالية والمحاسبية.
- التحقق من صحة التوجيه المحاسبي وأنه يتفق مع معايير المحاسبة الحكومية المعتمدة.
- التأكد من وجود نظام رقابة داخلية فاعل؛ يضمن المحافظة على الأموال العامة في كافة أشكالها؛ بما في ذلك كفاءة وفاعلية المراجعة الداخلية.
- التأكد من أن الحسابات الختامية تُظهر بدقة نتائج تنفيذ الميزانية المعتمدة للجهة.

وتشمل أعمال المراجعة المالية والالتزام الآتي:

مراجعة مستندات الحسابات الشهرية للجهات الحكومية

يقوم الديوان بالرقابة اللاحقة على مستندات الحسابات الشهرية للجهات الحكومية وفقاً لاختصاصاته الواردة في نظامه، حيث ترسل الجهات الحكومية مستندات نفقاتها للديوان أولاً بأول؛ بحيث لا يتأخر إرسال الجدول الحسابي لأي شهر عن حلول نهاية الشهر الذي يليه، ويتم تحديد العينات الإحصائية لأعمال المراجعة التي يقوم بها الديوان بناءً على أسس علمية وفقاً للطرق الإحصائية؛ وعلى ضوء الحاجة والخبرة، وذلك بالنسبة لكل فئة من المستندات والعمليات التي يقوم بها الديوان لكل جهة من الجهات المشمولة برقابته، ومن ثم يراجع الديوان عينة المستندات الشهرية للجهات الحكومية، ويقوم بإبلاغ ملاحظاته بشأنها لتلك الجهات، مقرونةً بمطالباته نحو معالجتها وفق الأنظمة والتعليمات ذات الصلة.

مراجعة الحسابات الختامية للجهات الحكومية

يتلقى الديوان سنوياً الحسابات الختامية والقوائم المالية للأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة، ويتولى مراجعتها وتبليغ ملاحظاته بشأنها لتلك الجهات؛ لاتخاذ الإجراءات اللازمة نحو معالجتها وفق الأنظمة، والتأكيد على تلافي تكرارها مستقبلاً.

مراجعة العقود

يتلقى الديوان نسخ من العقود التي تبرمها الجهات الحكومية المشمولة برقابته، ويتولى مراجعتها للتأكد من سلامة إجراءات التعاقد وأنها تتفق مع نظام المنافسات والمشتريات الحكومية، والأنظمة والقرارات والتعليمات ذات الصلة، وتبليغ ملاحظاته على هذه العقود لتلك الجهات، ومطالبتها بمعالجتها وفق الأنظمة والتعليمات.

مراجعة القوائم المالية للشركات التي تساهم فيها الدولة

يراجع الديوان سنوياً القوائم المالية للشركات التي تساهم فيها الدولة أو تضمن لها حداً أدنى من الأرباح، ويقوم بتبليغ ملاحظاته لتلك الشركات، ومطالبتها بمعالجتها وتلافي جوانب القصور؛ بما ينعكس على مستوى أدائها.

مراجعة الإيرادات

يقوم الديوان سنوياً بتنفيذ مهام ميدانية لمراجعة حسابات إيرادات عدد من المرافق العامة وفحص أنظمتها الرقابية، ويقوم بالرقابة اللاحقة على إيرادات المكلفين بدفع الزكاة والضريبة، وكذلك مراجعة بيانات الاستيراد الجمركي والتصفيات الفورية، وذلك للتثبت من سلامة عمليات تحقيق وتحصيل الإيرادات المستحقة، وتماشيها مع اللوائح والتعليمات والأنظمة المعمول بها.

التفتيش على المستودعات

يقوم الديوان بالتفتيش على مستودعات الجهات الحكومية للتأكد من حسن استخدام أموال الدولة المنقولة التي يُحتفظ بها في هذه المستودعات، ومدى تطبيق هذه الجهات لقواعد وإجراءات المستودعات الحكومية، حيث يقوم سنوياً باختيار عينة من مستودعات السيارات وقطع الغيار، والأثاث والأجهزة الكهربائية، والأدوية والمعدات الطبية، ومستودعات الرجيع، وغيرها من المستودعات؛ بمختلف أنواعها وأحجامها، وينفذ مهام ميدانية للتفتيش عليها، ويختار عينة من الأصناف الموجودة فيها ويقوم بجردها، وفحص سجلاتها ومستنداتها، ويقوم بإعداد نتيجة الجرد في محاضر الجرد؛ بالإضافة إلى مراجعته لمحاضر الجرد التي تقوم الجهات الحكومية بتزويد الديوان بنسخة منها خلال السنة المالية.

كما يتولى الديوان العام للمحاسبة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٥١) وتاريخ ١٤٤١/١/١٨هـ، مهمات الرقابة الميدانية على المستودعات الحكومية، بما فيها الأعمال المسندة إلى وزارة المالية الواردة في قواعد وإجراءات المستودعات الحكومية باستثناء معالجة فقد العهد الحكومية وتلفها، ومتابعة تحصيل التبعات المالية المترتبة عليها، وقد قام الديوان بتطوير تلك القواعد وتحديثها وفقاً لاختصاصه وتعميمها على الجهات الحكومية بخطاب معالي رئيس الديوان رقم (١٣٨٩٣) وتاريخ ١٤٤٢/٣/٢هـ.

الرقابة على الأداء

يعمل الديوان على تطبيق مفهوم الرقابة الإيجابية الشاملة وتقييم الأداء، من خلال ما يبلغه للجهات المشمولة برقابته من ملاحظات أو مخالفات أو مخاطر تتعرض لها، وما يطلبه من معالجات بشأنها؛ بهدف الإسهام في تصويب الأخطاء وتطوير الأداء، والوصول إلى إدارة كفؤة وقادرة على النهوض بمهامها وتحقيق أهدافها المرسومة بفاعلية وبأساليب اقتصادية رشيدة، والتأكيد على تطبيق الأنظمة والقرارات والتعليمات ومحاسبة المقصرين وتعزيز مبادئ الحوكمة والشفافية.

ويتمثل مفهوم الرقابة على الأداء في تقييم مدى كفاءة الأجهزة الحكومية والمؤسسات والشركات المشمولة برقابة الديوان، ومدى قدرتها على تقديم الخدمات التي تتولى مسؤولية توفيرها للمواطن والمجتمع بتكلفة اقتصادية مقبولة دون الإخلال بجودة هذه الخدمات، وكذلك تقييم مدى فاعليتها في متابعة تنفيذ عقود مشروعاتها واستخدام مواردها المادية والبشرية بكفاءة وفاعلية.

وتتضمن خطط وبرامج الديوان السنوية تقييم أداء الجهات الحكومية الخدمية التي تمس احتياجات المواطن؛ مثل" الخدمات الصحية والتعليمية، والبلدية والبيئية والنقل، وعقود التشغيل والصيانة والنظافة" وغيرها، بالإضافة إلى تقييم أداء مرافق الشركات التي تساهم الدولة في رؤوس أموالها، ويبلغ الديوان ملاحظاته لتلك الجهات، والتأكيد عليها بمعالجتها وتلافي تكرارها مستقبلاً.

الرقابة على أداء تقنية المعلومات

تشمل الرقابة على الأداء أعمال الرقابة على أداء تقنية المعلومات، ولقد بادر الديوان منذ وقت مبكر ومع بداية العمل على الأنظمة الآلية بإنشاء إدارة متخصصة باسم "إدارة الرقابة على عمليات الحاسب الآلي"؛ تتولى فحص وتقييم أنظمة الحاسبات الآلية وأمن المعلومات، ومراجعة خطط الطوارئ وآلية حفظ المعلومات واسترجاعها لدى الجهات المشمولة برقابة الديوان، والتأكد من كفاءة وفاعلية هذه الأنظمة وأنه تم توفير الحماية اللازمة لها.

وتُعد «الرقابة على عمليات الحاسب الآلي» ضمن أعمال الرقابة على الأداء التي يجريها الديوان على الجهات المشمولة برقابته؛ بهدف تحديد جوانب القصور في الأنظمة الآلية، ومطالبة تلك الجهات بمعالجتها وحوكمتها وفق الأنظمة واللوائح المعتمدة، وتقييم أداء إدارات تقنية المعلومات ومراكز البيانات، وفقاً للضوابط المعتمدة وأفضل الممارسات الدولية، ودليل تدقيق تكنولوجيا المعلومات لأجهزة الرقابة العليا الصادر من مجموعة عمل (INTOSAI) المعنية بتدقيق تكنولوجيا المعلومات (WGITA).

أسلوب عملنا

يعتمد أسلوب العمل في مجال المراجعة في الديوان على تطبيق أفضل الممارسات المهنية وفق معايير المراجعة الحكومية، ومنهجية المراجعة المعتمدة بالديوان، وبما يتماشى مع معايير المراجعة والجودة الصادرة عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (INTOSAI)، وهي مبنية على التخطيط المسبق والفعال في تحديد واختيار المهام وإعداد برامج العمل، بما يساعد على تحقيق الأهداف الاستراتيجية للديوان، مع الحرص على تقييم المخاطر وتطبيق مفهوم الأهمية النسبية في جميع مراحل المراجعة.

وسعياً من الديوان في تطبيق أفضل الممارسات في عمليات تخطيط وتنظيم وتنفيذ مهام الرقابة على الأداء، فقد صدر قرار معالي رئيس الديوان رقم (٣٠٣١٩) وتاريخ ١٤٤٢/٤/٩هـ، باعتماد الإطار الاستراتيجي للعمليات الرقابية لقطاع الرقابة على الأداء للأعوام (٢٠٢١-٢٠٢٣م)، والذي يحدد المسائل الاستراتيجية المستهدفة بعمليات الرقابة على الأداء للسنوات الثلاث القادمة، والآلية التي يتم من خلالها اختيار موضوعات الرقابة المستهدفة في الخطط السنوية للقطاع، بما يسهم في تحقيق أهداف رؤية المملكة (٢٠٣٠) وأهداف الديوان الاستراتيجية، والرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (٢٠٣٠)، كما صدر قرار معالي رئيس الديوان رقم (٤٦١١) وتاريخ ١٤٤٤/١/٢٣هـ، باعتماد منهجية الرقابة على الأداء.

ونعمل في الديوان وفق ركائز عدة:

- نقوم بالتخطيط الاستراتيجي من خلال تقييم الاحتياجات والمسائل الاستراتيجية، ذات الأولوية، وتحديد الأهداف الرئيسة والفرعية للخطة الاستراتيجية، ووضع

مؤشرات قياس الأداء، حيث يعتبر التخطيط الاستراتيجي المنطلق الأول لعملية المراجعة، ويتم من خلاله تحديد التوجهات الأساسية لمهام المراجعة عند إعداد خطط وبرامج المراجعة السنوية.

- نراقب جودة عمليات المراجعة بما يتفق مع المعايير المهنية المتعلقة برقابة الجودة، وذلك من أجل ضمان تنفيذ مهام ذات جودة عالية في كافة مراحل المراجعة، ونحرص على تطبيق عناصر نظام رقابة الجودة التي تضمنها المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (ISSAI 40)، والذي اشتمل على العناصر الآتية:
  - مسؤوليات القيادة المتعلقة بالإدارة العليا داخل الديوان.
  - متطلبات السلوك الأخلاقي ذات العلاقة.
  - تحديد نطاق العمل والقدرة على تنفيذ الأعمال.
  - الموارد البشرية والكفاءة والقدرات.
  - الالتزام بالمعايير والمتطلبات القانونية والتنظيمية ذات الصلة.
  - المراقبة والتقييم المستمر لنظام رقابة الجودة.
- نقيس القيمة المضافة المقدمة للجهات المشمولة بالرقابة؛ بما يسهم في رفع كفاءة الإنفاق العام وتنمية وتحصيل الإيرادات وتطوير مستوى الأداء الحكومي، والرفع من جودة الخدمات المقدمة.

ويمكن قياس القيمة المضافة من خلال ثلاثة مؤشرات أساسية:

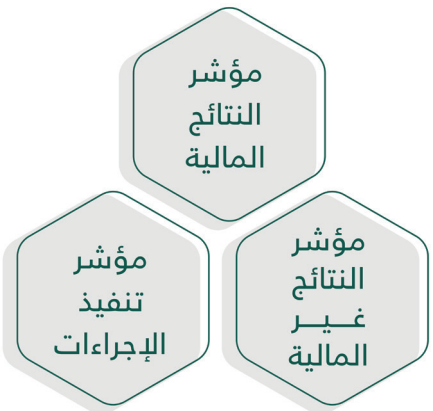

وبناءً على "آلية قياس أثر العمليات الرقابية والقيمة المضافة" المعتمدة من الديوان، والتي تتماشى مع المعيار الدولي رقم (ISSAI12): "قيمة ومنافع الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة"، يتم تصنيف نتائج القيمة المضافة إلى ستة تصنيفات:

- الاقتصاد في تأمين الموارد.
- الكفاءة في استغلال الموارد.
- الفعالية في تحقيق الأهداف والنتائج.
- المساهمة في تطبيق الأحكام العامة والنظم الآلية.
- الرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
- الرقابة على تنفيذ برامج التخصيص.

وتتضمن منهجية المراجعة تنفيذ المراحل الآتية:

التخطيط

يتم التخطيط لمهام المراجعة بكفاءة وفاعلية من خلال تطبيق أفضل الممارسات المهنية في التحضير لعمليات المراجعة، وذلك من أجل الحصول على برامج عمل ذات جودة عالية؛ كما يتم إجراء تقييم للمخاطر لمعرفة أوجه القصور أو الانحرافات لدى الجهات المشمولة برقابة الديوان، وذلك من خلال التعرف على طبيعة ونشاط الجهة محل المراجعة؛ بما في ذلك بيئة الرقابة الداخلية، ويتم أيضاً تقييم مدى استجابة الجهة للمخاطر من خلال تقييم الضوابط والإجراءات الداخلية التي وضعتها الجهة للتعامل مع تلك المخاطر، وتشمل عملية التخطيط تحديد الجدول الزمني للمراجعة، ونطاق وطبيعة المراجعة؛ بالإضافة إلى تحديد أعضاء فريق المراجعة بصورة مناسبة وفق ما تتطلبه المهمة، ويمكن الاستعانة بخبراء في موضوع المهمة الرقابية، ويجب أن تستجيب عملية التخطيط للتغيرات المهمة خلال فترة المراجعة؛ فهي عملية متكررة تحدث طوال مراحل المراجعة.

التنفيذ

في مرحلة التنفيذ يتم جمع أدلة الإثبات الملائمة والكافية لدعم الحقائق والنتائج التي تم التوصل إليها، وتوثيق ذلك في تقرير المراجعة؛ كما يتم في مرحلة التنفيذ ترتيب وحفظ أوراق العمل، والتي تعد من الوثائق الأساسية لجميع مراحل المراجعة؛ بما فيها خطة المراجعة وأدلة الإثبات المؤيدة للنتائج التي تم التوصل إليها.

التقرير والمتابعة

بعد الانتهاء من تقييم النتائج وتوثيق أوراق العمل؛ يتم إعداد التقرير وتبليغ الملاحظات ونتائج المراجعة إلى الجهة، ويتضمن التقرير - كلما كان ذلك ممكناً - أوجه المخالفات وطبيعتها والحلول المناسبة لمعالجتها؛ مؤيداً بالأسانيد النظامية ذات الصلة؛ كما يتم التعقيب ومتابعة الإجراءات التي يتم اتخاذها من قبل الجهات المبلغ لها التقرير، والنظر في مدى كفاية الإجراءات المتخذة من قبلها.

ويعمل الديوان خلال السنة على تبليغ تقارير نتائج أعماله الرقابية؛ وهي تقارير متعددة ومتنوعة بحسب الغرض منها، والجهة المعنية بالتقرير، وتتمثل أنواع تلك التقارير في الآتي:

- تقارير يتم تبليغها للجهات المشمولة برقابة الديوان؛ تتضمن نتائج عمليات المراجعة.
- تقارير سنوية عن كل عام مالي يتم رفعها للمقام الكريم؛ تختلف طبيعتها باختلاف أحكام المواد النظامية الموجبة لها وهي:
  - تقرير الديوان السنوي عن نتائج المراجعة المالية ورقابة الأداء.
  - تقرير الديوان السنوي عن نتائج مراجعة الحساب الختامي للدولة.
  - تقرير الديوان السنوي عن إنجازاته ونشاطاته.
  - تقارير عامة أو خاصة.
- تقارير الديوان السنوية لمجالس المناطق، ويتم رفعها لأمراء المناطق، ويشتمل كل تقرير على نتائج تقويم أداء فروع الأجهزة الخدمية بكل منطقة.

وتتم ممارسة المهام الرقابية من خلال إدارات الديوان وفروعه ومكاتبه المختصة:

مكتبياً

بمقر الديوان الرئيس في الرياض، وفي كافة فروعه بمناطق المملكة، أو مكاتبه الميدانية لدى الجهات المشمولة برقابته؛ من خلال استخدام منظومة الرقابة الإلكترونية (شامل).

ميدانياً

بمقار الجهات المشمولة برقابة الديوان داخل وخارج المملكة؛ من خلال القيام بمهام رقابية ميدانية لمراجعة الحسابات وفحص المستودعات، والرقابة على الأداء وفحص تقنية المعلومات.

ثالثاً:

قدراتنا المؤسساتية

الموارد البشرية

يتكئ الديوان في تنفيذ أعماله على مجموعة متجانسة من القدرات البشرية الوطنية التي يتم اختيارها بعناية؛ لكي تسهم في تنفيذ العمل بالكفاءة والجودة المطلوبة، ويتلقى الموظف منذ مباشرته للعمل مجموعة من الدورات التأسيسية التي تجعله قادراً على تحمل المسؤولية، وتسهم في إكمال احتياجاته المهنية؛ فضلاً عن استفادته من زملائه ذوي الخبرة خلال فترة التدريب على رأس العمل.

ويتيح الديوان لموظفيه من الرجال والنساء فرصاً مختلفة لتطوير قدراتهم من خلال التدريب والابتعاث الداخلي والخارجي، والمشاركة في الندوات العلمية المتخصصة، واللجان المهنية، وغيرها من القنوات المتاحة للجميع، وقد حرص الديوان على استقطاب أفضل الكفاءات، ومنح الفرص للمميزين من أبناء هذا الوطن المعطاء للعمل فيه، هذا ويصل عدد العاملين في الديوان وفروعه إلى ما يقارب الـ (١٧٠٠) موظفاً وموظفة.

بيئة العمل

يحرص الديوان على تجسيد عمق العلاقة بين الإنسان والبيئة المحيطة به، وحجم تأثيرها عليه؛ فعمل على خلق بيئة عمل مادية مناسبة؛ تتيح لموظفيه تأدية أعمالهم بكل ارتياح، وتكون حافزاً إضافياً للإبداع، وتمنح الموظف الفرصة لتقديم أقصى طاقاته الإنتاجية، وبالجودة المأمولة.

وخلال السنوات الأخيرة نجح الديوان في تدشين مقرات نموذجية له في مختلف المناطق؛ بعد أن كانت فروعه في المناطق عبارة عن مبانٍ مستأجرة لا تتوفر فيها بيئة العمل المادية الملائمة بشكل كافٍ، حيث تم تدشين (١٣) مبنى جديد للديوان، والاستغناء عن جميع المباني المستأجرة؛ لتكتمل منظومة مباني مقار الديوان في كافة مناطق ومحافظات المملكة.

١٣ مبنى جديد

مقر الديوان الرئيس بالرياض (الملز - شارع الجامعة) والذي افتتح بتاريخ ١٤٣٩/٥/١٢هـ.

تمكين المرأة

يسعى الديوان في ظل التوسع القائم في مهامه وأنشطته إلى تحقيق أهداف رؤية المملكة (٢٠٣٠) نحو تمكين المرأة من الحصول على الفرص المناسبة للإسهام في التنمية؛ وقد بدأ في العام ١٤٣٧هـ (٢٠١٦م) بإشراك الكوادر النسائية في فرع الديوان بالمنطقة الشرقية، وفي العام ١٤٣٩هـ (٢٠١٨م) تم تدشين «القسم النسوي» في المركز الرئيس بالرياض، ودعمه بالكوادر المؤهلة في التخصصات المطلوبة، وكذلك التوسع في الأقسام النسوية في عدد من فروع الديوان بالمناطق؛ حسب الاحتياج، ووفقاً للخطة الموضوعة لذلك؛ بهدف تحقيق التطوير الدائم والمستمر في منظومة العمل في قطاعات الديوان وفروعه؛ بالإضافة إلى تمكينهن من الحصول على التدريب اللازم في مجال الممارسات المهنية الموكلة إليهن، هذا ويصل عدد العاملات في الديوان وفروعه من الكوادر النسائية إلى ما يزيد عن (٢٠٠) موظفة.

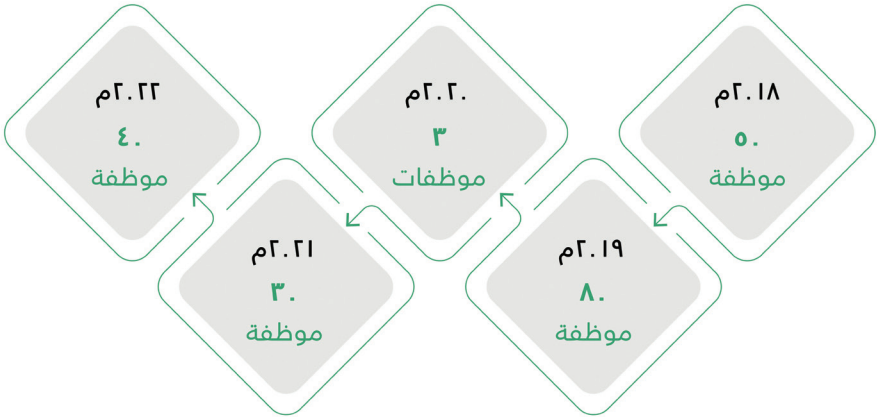

عدد من تم تعيينهن للأعوام من (٢٠١٨-٢٠٢٢م).

تنمية الموارد البشرية

نظام «إدارة الجدارات الوظيفية»

أطلق الديوان العام للمحاسبة نظاماً إلكترونياً لتقييم وتطوير الجدارات الوظيفية، تحت اسم «إدارة الجدارات الوظيفية» (Competency Management System, CMS) وذلك من أجل قياس جدارات الموظفين وعرضها وتحليلها من خلال بناء خطط التطوير الشخصية (Professional Development Plan, PDP) وتحديد الاحتياج التدريبي المبنى على الجدارة، وإصدار تقارير مُفصّلة يتخذ على إثرها قرارات حول تقييم الأداء الوظيفي، والتدوير الوظيفي، والتعاقب القيادي، واختيار الكفاءات، والاستقطاب، وبناء خطة التدريب السنوية.

ويأتي النظام انطلاقاً من سعي الديوان لرفع كفاءة وفاعلية الأداء في كافة قطاعاته وفروعه، واستمراراً لبرامج التطوير المهني، واستكمالاً لسعيه إلى التميز المؤسسي والرقمي، وتحقيق الريادة المهنية في المحافظة على المال العام، وانسجاماً مع رؤية المملكة (٢٠٣٠) ودور الأجهزة الرقابية في تحقيق هذه الرؤية.

ويقع النظام الجديد ضمن مبادرات محاور الخطة الاستراتيجية الرابعة للديوان، وتأكيدها على تنمية القدرات البشرية، وإيمانًا منه بأهمية خلق بيئة مستدامة للبحث والتطوير للعنصر البشري واستمرارية للنقل المعرفي في الأجهزة الرقابية.

ويعمل نظام إدارة الجدارات الوظيفية (CMS) من خلال إطار عام للجدارات الوظيفية (Competency Framework for Professionals, CFP) منبثقاً من الإطار الدولي للجدارات الوظيفية للمراجعين الصادر عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الإنتوساي)، آخذاً في اعتباره المهارات والمعارف الفنية التي يحتاجها المراجع بما يمكنه من إنجاز أعماله بكفاءة وفاعلية.

ويعد الإطار العام للجدارات المفتاح الرئيس للتطوير المهني المستمر وخلق القدرات التنافسية والحصول على قوة بشرية مؤهلة وقادرة وراغبة بالعمل، حيث يحدد نقاط القوة والضعف للمراجعين، ويساعد متخذي القرار على تشكيل فرق عمل ولجان متجانسة ومتمكنة، ولتحقيق ذلك صُممت ستة أطر للجدارات الوظيفية بالديوان وهي كالآتي: إطار للجدارات (القيادية – المراجعين – القانونية – الإدارية – التقنية – الخدمات المساندة)، حيث يمر النظام بمرحلتين رئيسيتين الأولى: تقييم الجدارات الوظيفية، والثانية: إنشاء خطة التطوير الشخصية (PDP)، وذلك في إطار متكامل بين مختلف المستويات الإدارية في الديوان.

تدشين نظام إدارة الجدارات الوظيفية، الرياض – ١٤٤٣/١٢/٢٩هـ.

انطلاقاً من رسالة الديوان وخطته الاستراتيجية، وإيماناً بالدور الذي يؤديه في تحقيق التنمية المستدامة، وإنفاذاً للتوجيهات السامية بشأن إنشاء مركز تدريب متخصص لتوفير فرص التدريب العملي والميداني في مجالات المراجعة المالية والداخلية ورقابة الاداء؛ فقد تمكن الديوان بالتنسيق مع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية من إنشاء «المركز السعودي للمراجعة المالية والرقابة على الأداء» بالديوان كجهة تدريب معتمدة.

ويهدف المركز إلى تقديم البرامج التدريبية المتخصصة في مجالات المحاسبة والمراجعة المالية والداخلية والرقابة على الأداء لمنسوبيه ومنسوبي الأجهزة الحكومية المشمولة برقابته؛ بما يكفل تطوير قدراتهم وأساليب عملهم للمحافظة على المال العام، وحماية المكتسبات الوطنية والممتلكات العامة والترشيد في إنفاقها، وكذلك تقديم الاستشارات والبحوث وتنظيم المنتديات واللقاءات المهنية لتعزيز مفاهيم العمل المحاسبي والرقابي داخل الأجهزة الحكومية، والتعاون مع مراكز التدريب المختلفة في دواوين المحاسبة والمراقبة من الدول الأعضاء بالمنظمات الدولية والإقليمية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الإنتوساي, الآسوساي، الأرابوساي) والمنظمات الأخرى الدولية والمحلية ذات العلاقة، مثل البنك الدولي، ومركز التميز الأمريكي للمراجعة، بما يضمن التقارب المهني وتبادل التجارب والخبرات المناسبة، ويضم المركز نخبة من المدربين المؤهلين ممن يحملون الشهادات المهنية في التدريب، والدراسات العليا المتخصصة في مجالات الإدارة والمحاسبة والمراجعة، ويحتوي المركز على قاعات تدريبية مجهزة بأحدث التقنيات، ووسائل تقديم البرامج التدريبية (عن بعد)، ويقدم المركز برامجه في مختلف مناطق المملكة، ومن ضمن هذه البرامج: الممارسة العملية للمراجعة الداخلية، أساسيات الرقابة على الأداء، الممارسة العملية للرقابة على الأداء، أساسيات المحاسبة الحكومية، التدقيق المبني على المخاطر، المراجعة الآلية باستخدام برنامج (آيديا)، أساسيات المراجعة الداخلية، المحاسبة لغير المحاسبين، المحاسبة القضائية، محاسبة الزكاة والضرائب، الإدارة المـالية، المنافسات والمشتريات الحكومية، الرقابة على المستودعات الحكومية، وقد استفاد حتى الآن أكثر من (٦٤٠٠) متدرب ومتدربة من برامج المركز في مختلف الأجهزة المشمولة برقابة الديوان والأجهزة النظيرة.

عدد المستفيدين من البرامج التدريبية التي يقدمها المركز

العام	منسوبي الديوان العام للمحاسبة	منسوبي الجهات الحكومية	منسوبي الأجهزة الرقابية النظيرة
٢٠١٨	٢١١ متدرب/ة	٢٣٣ متدرب/ة	
٢٠١٩	٢٤٨ متدرب/ة	١٩٥٠ متدرب/ة	١٠٤ متدرب/ة
٢٠٢٠	٥٣١ متدرب/ة	٣٠٣٢ متدرب/ة	٤٨٨ متدرب/ة
٢٠٢١	٣٤١ متدرب/ة	٨٤١٠ متدرب/ة	٣٥ متدرب/ة
٢٠٢٢	٥٠٢ متدرب/ة	٤٢١٠ متدرب/ة	

رابعاً:

تحولنا الرقمي

تحقيقاً لتوجيهات القيادة الرشيدة وتأكيد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - أيده الله - على «مراجعة أنظمة الأجهزة الرقابية بما يكفل تعزيز اختصاصاتها والارتقاء بأدائها لمهامها ومسؤولياتها، ويسهم في القضاء على الفساد، ويحفظ المال العام، ويضمن محاسبة المقصرين»، وتوجيهات صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد رئيس مجلس الوزراء التي نصت على «سنخفف الإجراءات البيروقراطية الطويلة، وسنوسع دائرة الخدمات الإلكترونية، وسنعتمد الشفافية والمحاسبة الفورية»، وما تضمنته رؤية المملكة (٢٠٣٠)؛ فقد انطلقت مسيرة العمل في الديوان إلى التوسع في تطبيق الأنظمة الآلية؛ بهدف تسريع وتيرة العمل مع الجهات المشمولة برقابة الديوان في مجال تبادل البيانات وتنفيذ إجراءات المراجعة، وكذلك إنشاء «المنصات الإلكترونية»، ذات الصلة بأعمال الديوان.

ويسعى الديوان إلى التحول الكلي في إجراءاته الإدارية والرقابية إلى النظم الآلية، وذلك من خلال توفير الوسائل والتقنيات اللازمة، وكذلك الكوادر البشرية المتخصصة، وتحقيق الاستفادة المثلى من هذه التقنيات في ممارسة جميع أعمال المراجعة المالية والالتزام والرقابة على الأداء.

ويمكن استعراض أبرز مظاهر التحول الرقمي في الديوان في الآتي:

شامل Shamel

منظومة الرقابة الإلكترونية "شامل"

هي منظومة رقابة الكترونية تهدف إلى أتمتة أعمال الديوان الرقابية من خلال أداة ربط متصلة بالشبكة الحكومية الآمنة (GSN)، وتوفر بيئة آلية تفاعلية سريعة وآمنة لتبادل البيانات والمعلومات وتبليغ نتائج المراجعة واستقبال الردود آلياً مع الجهات المشمولة برقابة الديوان، حيث يمكن للمدققين من خلال هذه المنظومة تنفيذ ومتابعة مهامهم الرقابية، والاطلاع على كافة المستندات اللازمة والتواصل مع الجهات الحكومية.

وتتلخص مجالات الاستفادة من منظومة الرقابة الإلكترونية "شامل" في الآتي:

- تبادل البيانات والوثائق بين الديوان والجهات المشمولة برقابته بشكل سريع وآمن.
- توفير برامج المراجعة في إطار بيئة عمل آلية مشتركة تفاعلية بين المدققين والمستويات الإدارية لتنفيذ الأعمال الرقابية، وكذلك بين الديوان والجهات المشمولة برقابته لتبليغ ومتابعة نتائج المراجعة آلياً بأفضل المعايير العالمية والممارسات المهنية للأعمال الرقابية.
- التكامل بين مخرجات أدوات المراجعة المساندة؛ مثل "الآيديا" والعينات الإحصائية وفهرسة الأحكام ونظام الاتصالات الإدارية مع نظام "شامل".
- حفظ وتتبع مهام المراجعة ونتائجها وتفاصيل بياناتها.
- إعداد الخطط الخاصة بأعمال وأنشطة القطاعات الرقابية بالديوان ومتابعتها.
- تحليل وتصنيف البيانات المحفوظة في هذا النظام على مدى السنوات المالية المتتالية، وتوفير العديد من المعلومات والإحصائيات والمقارنات على مستوى الجهة والقطاعات والفروع.

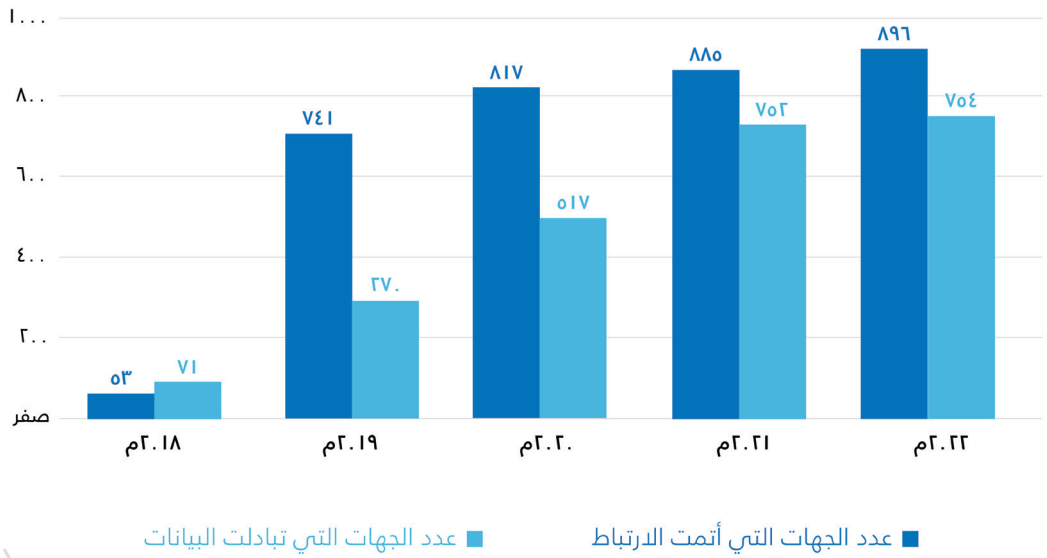

التكامل مع منصة اعتماد

يهدف الربط بين منصة اعتماد التابعة للمركز الوطني لنظم الموارد الحكومية ومنظومة الرقابة الإلكترونية (شامل) إلى:

- منع الازدواجية في الحصول على بيانات الجهات الحكومية.
- توسيع نطاق الخدمات المالية المتاحة على منصة اعتماد، وتغذية منظومة شامل بها من خلال قناة التكامل الحكومية (GSB).

المكتبة الرقمية للوثائق "وثيقة"

هي منصة إلكترونية تحتوي على قاعدة بيانات مركزية للأحكام والأدوات النظامية والقوانين، والتي تم تجميعها على مدى أكثر من خمسين عاماً، وتم إتاحتها للجهات المشمولة برقابة الديوان للاطلاع على ما تشتمل عليه من وثائق مهمة, وذلك وفق ضوابط وإجراءات محددة حسب تعليمات المركز الوطني للوثائق والمحفوظات.

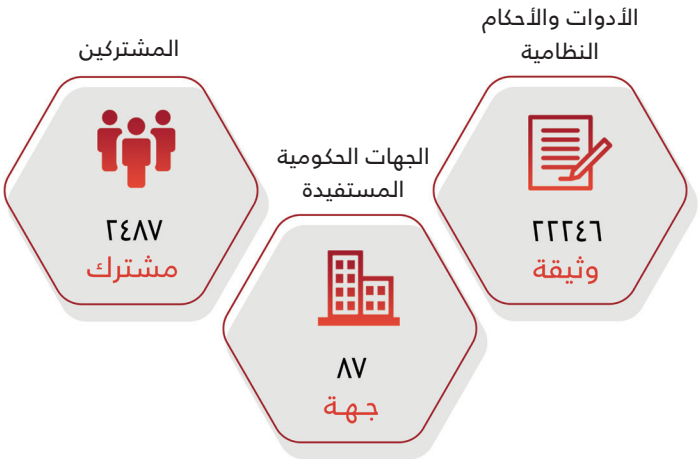

البوابة الداخلية "ديواني"

هي بوابة داخلية تشتمل على الأنظمة الإلكترونية المتاحة لمنسوبي الديوان؛ ومنها نظام صون المال العام "صون المال"، ونظام منهجية المراجعة "منهجية"، ونظام تنفيذ ومتابعة الخطة الاستراتيجية "الاستراتيجية".

نظام "صون المال"

هو نظام إلكتروني يهدف إلى أتمتة وحفظ إجراءات المحافظة على المال العام؛ يمكّن الديوان من توثيق نتائج أعمال الديوان الرقابية فيما يتعلق بقيمة المال العام المحافظ عليه، وقيمة ملاحظات الديوان القائمة؛ بحسب إدارات الديوان وموظفيه والجهات المشمولة برقابته والسنوات المالية، ويساعد النظام في متابعة تحصيل الأموال، وتقييم المخاطر، والتخطيط المستقبلي لعمليات المراجعة للجهات المشمولة برقابة الديوان وفقاً لمؤشرات المخاطر المحتملة.

نظام "منهجية"

هو نظام إلكتروني تفاعلي، يتضمن المنهجية التي يتبعها الديوان في المراجعة المالية والالتزام والرقابة على الأداء، بما يضمن تطبيق أفضل الممارسات الفنية والمهنية وفق ما استجد في حقول المراجعة والمحاسبة، وبما يتماشى مع معايير المراجعة الصادرة من المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (INTOSAI)، ويشتمل على النهج العام للديوان في ممارسته لكافة مهامه الرقابية.

والنظام أداة سهلة تمكن منسوبي الديوان من الاستفادة من الإجراءات الرقابية التفصيلية لكافة الأعمال الرقابية المختلفة بدءاً من إجراءات التخطيط الاستراتيجي وانتهاءً بإعداد تقارير المراجعة ومتابعتها، بالإضافة إلى ما يوفره النظام من أدوات تفاعلية تمكن الجميع من المشاركة في تحديث ما تحويه من إجراءات وفق ما يستجد من أعمال ذات صلة، وما يكتسبونه من مهارات وخبرات فنية، وذلك وفق آلية إلكترونية منضبطة، تم تحديث بيئتها الإلكترونية بتاريخ ١٤٤٣/١١/١هـ، وربطها مع بوابة الدخول الموحد للأنظمة الآلية في الديوان.

نظام "الاستراتيجية"

هو نظام إلكتروني يساعد مسؤولي الديوان في متابعة تنفيذ أهداف الخطة الاستراتيجية، والاطلاع على مؤشرات الأداء لكافة مشاريع الخطة، ومعرفة المبادرات والبرامج التي تم تنفيذها وتلك التي تواجه صعوبات في تنفيذها، والعمل على سرعة التغلب على أي معوقات في تنفيذ الخطة الاستراتيجية.

اجتماع المجلس التنفيذي الـ (٧٦) والجمعية العمومية الـ (٢٤) للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الإنتوساي)، ريو دي جانيرو - ١٦-١٩/٥/١٤٤٤هـ.

خامساً:

علاقاتنا الدولية

يدرك الديوان العام للمحاسبة أهمية البعد الدولي في تطوير أعماله والارتقاء بأدائه، والمكتسبات المحققة من الانضمام للمنظمات المهنية لمواكبة التطورات الدولية في مجال اختصاصه، وإيجاد قنوات للتواصل مع المختصين في مهنة المراجعة، وتعزيز علاقاته الثنائية مع الأجهزة النظيرة في دول العالم، ولذلك فقد سعى إلى الانضمام للمنظمات الدولية والإقليمية؛ بهدف تعزيز تبادل الأفكار والمعارف والخبرات، والاستفادة من المعايير المهنية التي تصدرها هذه المنظمات في مجال المراجعة، ودعم تنمية قدرات منسوبيه؛ لتمكينهم من القيام بالمهام والواجبات الموكلة إليهم بكل كفاءة وفاعلية.

خادم الحرمين الشريفين يستقبل المراجع العام للولايات المتحدة الأمريكية رئيس مكتب المساءلة الحكومية الأمريكي، الرياض - ١٤٣٧/١/٢٦هـ.

وفي السنوات القليلة الماضية؛ أحدث الديوان نقلة نوعية في توثيق علاقاته الدولية وتعزيز مكانته في المنظمات الدولية والإقليمية.

- المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الإنتوساي)
- المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الأرابوساي)
- المنظمة الآسيوية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الآسوساي)
- دواوين المراقبة والمحاسبة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

وفيما يلي استعراض للمواقع الريادية للديوان في تلك المنظمات:

على الصعيد الدولي

يشغل الديوان (اعتباراً من محرم ١٤٤١هـ، الموافق سبتمبر ٢٠١٩م ولمدة تسع سنوات قابلة للتجديد) منصب النائب الثاني لرئاسة المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الإنتوساي)، ومنصب رئيس لجنة السياسات والشؤون المالية والإدارية بالمنظمة (Policy, Finance and Administration Committee, PFAC)، ومنصب رئيس اللجنة التوجيهية لتعاون الإنتوساي مع مجتمع المانحين (INTOSAI Donor Steering Committee, IDSC) بالمشاركة مع البنك الدولي، كما أن الديوان عضو في مجلس إدارة مبادرة الإنتوساي للتنمية (INTOSAI Development Initiative, IDI) اعتباراً من جمادى الآخرة ١٤٤٤هـ (يناير ٢٠٢٣م) ولمدة (ثلاث سنوات) قابلة للتجديد.

وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة التوجيهية لتعاون الإنتوساي مع مجتمع المانحين هي اللجنة المعنية برسم التوجه الاستراتيجي لتنفيذ مذكرات التفاهم بين منظمة الإنتوساي و(٢٣) شريك تنمية من مجتمع المانحين، وتهدف هذه اللجنة إلى تقديم الدعم اللازم للأجهزة الرقابية في الدول النامية دون المساس باستقلاليتها؛ بما ينعكس على أداءها لأعمالها بكل كفاءة وفاعلية، وهذا بدوره يؤثر إيجاباً على ثقة مجتمع المانحين في تقديم الدعم والقروض التنموية للدول النامية ويساعد على ضمان حسن استخدامها، ويتمحور دور الديوان في هذه اللجنة على تمثيل منظمة الإنتوساي؛ بينما يمثل البنك الدولي مجتمع المانحين، ويتم تنظيم وتنسيق برامج الدعم للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة في الدول النامية من خلال ما تقدمه مبادرة الإنتوساي للتنمية (IDI) وهي الجهة المعنية في منظمة الإنتوساي بتنفيذ برامج التنمية والدعم المقدم للأجهزة الرقابية بالدول الأعضاء.

ولم تقتصر مساهمات الديوان على ذلك؛ بل امتدت إلى عضوية عدد من اللجان ومجموعات العمل التابعة لمنظمة الإنتوساي، ويشمل ذلك: لجنة المعايير المهنية، واللجنة الفرعية لرقابة الأداء، واللجنة الفرعية لرقابة الالتزام، ولجنة بناء القدرات، ولجنة تبادل المعرفة وخدمات المعرفة، ومجموعة العمل المعنية بالرقابة على البيئة، ومجموعة العمل المعنية بأهداف التنمية المستدامة والمؤشرات الرئيسة للتنمية المستدامة، ومجموعة العمل المعنية بالتحديث المالي والإصلاح التنظيمي.

اجتماع رؤساء الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة في دول مجموعة العشرين (SAI20)، بالي - ٢-٣/٢/١٤٤٤هـ.

وبجانب مناصب الديوان القيادية في المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الإنتوساي)، فإن الديوان هو ممثل المملكة العربية السعودية الدائم في مجموعة مشاركة (Engagement Group) للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة للدول الأعضاء بمجموعة دول العشرين (SAI20)، كما أن رئيس الديوان عضو في مجلس إدارة المعهد الدولي للمراجعين الداخليين لعامين منذ ذي الحجة ١٤٤٣هـ (يوليه ٢٢ . ٢م).

اجتماع مجلس إدارة المعهد الدولي للمراجعين الداخليين (IIA)، العلا - ١٨-٥-١٤٤٤هـ.

على الصعيد الإقليمي

فإن الديوان عضو في المجلس التنفيذي للمنظمة الآسيوية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (Asian Organization of Supreme Audit Institutions, ASOSAI) اعتباراً من صفر ١٤٤٣هـ (سبتمبر ٢٠٢١م) ولمدة (ثلاث سنوات) قابلة للتجديد، كما يشارك في عضوية لجنة التدريب ومجموعة البحث العلمي ومجموعة الرقابة البيئية بالمنظمة.

الجمعية العمومية للمنظمة الآسيوية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الآسوساي)، هانوي - ٨-١١/١/١٤٤٠هـ.

على الصعيد العربي

يشغل الديوان منصب رئيس المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الأرابوساي) اعتباراً من ربيع الأول ١٤٤٤هـ (أكتوبر ٢٠٢٢م) ولمدة (ثلاث سنوات)، وسيتولى بعد ذلك منصب النائب الأول لرئاسة (الأرابوساي) اعتباراً من ربيع الآخر ١٤٤٧هـ (أكتوبر ٢٠٢٥م) ولمدة (ثلاث سنوات)، كما يرأس الديوان لجنة بناء القدرات المؤسسية في المنظمة، ويشارك في عدد من اللجان ومجموعات العمل التابعة للأرابوساي، إضافةً إلى أن رئيس الديوان يرأس الاتحاد العربي لجمعيات المراجعين الداخليين منذ جمادى الآخرة ١٤٤٤هـ (يناير ٢٠٢٣م).

اجتماع الدورة الـ (١٤) للجمعية العمومية للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الأرابوساي)، جدة - ٣/٢٩ - ٤/٢/ ١٤٤٤هـ.

على الصعيد الخليجي

يشارك الديوان في اجتماعات دواوين المراقبة والمحاسبة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الدولة التي تعقد بها دورة المجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي، حيث يشارك الديوان في لجنة رؤساء دواوين المراقبة والمحاسبة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ولجنة وكلاء دواوين المراقبة والمحاسبة، ولجنة التدريب وتطوير العاملين، ولجنة قواعد التدقيق.

الاجتماع الـ (١٩) لأصحاب المعالي والسعادة رؤساء دواوين المراقبة والمحاسبة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، جدة - ١٤٤٤/٣/٢٨هـ.

في مجال العلاقات الثنائية

يسعى الديوان إلى تعزيز العلاقات الثنائية مع الأجهزة الرقابية النظيرة في البلدان الشقيقة والصديقة؛ للاستفادة من التجارب والخبرات العملية في الأجهزة النظيرة وبحث سبل التعاون المشترك، وفي هذا الإطار قام بتوقيع عدد من مذكرات التفاهم مع عدد من الأجهزة الرقابية النظيرة في عدد من الدول الشقيقة والصديقة للتعاون في مجال العمل المحاسبي والرقابي والمهني.

توقيع مذكرة تفاهم مع غرفة المحاسبات بجمهورية روسيا الاتحادية (١٤٣٩هـ).

توقيع مذكرة تفاهم مع الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية (١٤٣٩هـ).

توقيع مذكرة تفاهم مع مكتب المساءلة الحكومية الأمريكي (١٤٣٩هـ).

توقيع مذكرة تفاهم مع ديوان المحاسبة بدولة الإمارات العربية المتحدة (١٤٣٩هـ).

كما لم يغفل الديوان الدور الذي يمكن أن تقوم به المنظمات الدولية الأخرى كالبنك الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة في تعزيز الشفافية والمساءلة والحوكمة الرشيدة؛ فسعى إلى بناء شراكة استراتيجية مع البنك الدولي من أجل الاستفادة من الخبرات التي يمتلكها لتطوير أعماله والارتقاء بقدرات منسوبيه، كما حرص الديوان العام للمحاسبة على التواجد الدائم والمشاركة الفاعلة في الاجتماعات التي تنظمها الأمم المتحدة في الموضوعات ذات الصلة بمجال العمل الرقابي.

اجتماع الأمم المتحدة لقيادات الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة المساهمة في الرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، نيويورك - ٢١-٢٠/١١/١٤٤٠هـ.

إسهاماتنا نحو مجتمع الإنتوساي

دأب الديوان العام للمحاسبة منذ انضمامه للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الإنتوساي)، على المساهمة في مناشطها وبرامجها ولجانها وفرق عملها الفنية، وإقامة المنتديات المعنية بالمراجعة الحكومية واستضافة الخبراء والمختصين في هذا الشأن، والمشاركة في المبادرات التي تهدف إلى تعزيز الشفافية والمساءلة والحوكمة الرشيدة، واستشعاراً لدوره الريادي في المنظمة، فقد قام الديوان مؤخراً بتوسيع نطاق مساهمته نحو مجتمع الإنتوساي، ليشمل الدعم الفني والمادي المقدم لمبادرة تنمية الإنتوساي (IDI) بهدف تعزيز دور الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء في منظمة الإنتوساي في تحسين أداءها، وفي متابعة تطبيق أهداف التنمية المستدامة.

كما أسس الديوان العام للمحاسبة في المملكة العربية السعودية برامج خاصة لتوفير الدعم للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة في الدول النامية والمتأثرة بجائحة فيروس كورونا المستجد، من خلال توفير الإمكانيات التقنية والفنية والتدريب لضمان استمرارية أعمالها.

الندوة السنوية الـ (١٨) للديوان العام للمحاسبة، الرياض - ٢٨/ ١/ ١٤٤٣هـ.

سادساً:

ندواتنا

ولقاءاتنا المهنية

يؤمن الديوان بأهمية تعزيز التعاون مع جميع الجهات المشمولة برقابته، وغيرها من الجهات ذات العلاقة بمهنة المحاسبة والمراجعة وتفعيل وسائل التواصل معها، وذلك من خلال عقد الندوات واللقاءات التي من شأنها إثراء المعرفة، وتبادل الخبرات ومناقشة الاستراتيجيات والتحديات المستقبلية المتصلة بالعمل المحاسبي والرقابي والمهني، ومن ذلك "الندوة السنوية للديوان" التي يعقدها -كل عام- بناءً على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٣٥) وتاريخ ١٤٢٥/٨/٢٠هـ، ويدعو فيها الخبراء والمتخصصين من داخل المملكة وخارجها للمشاركة في فعاليتها، وما يصاحبها من ورش عمل عقب هذه الندوة؛ مما أضاف لهذه الندوة قيمة علمية وحضوراً لافتاً على كافة الأصعدة، وذلك لحسن اختيار موضوعات هذه الندوة، وجودة المشاركات المقدمة فيها، وما تتضمنه من مناقشات هامة في كافة محاورها؛ وصولاً إلى التوصيات العلمية القيمة التي يتم إقرارها في نهاية الندوة، ويتم رفعها للمقام السامي للنظر في اعتمادها.

وقد أسهمت توصيات الندوات السنوية للديوان التي تم اعتماد العديد منها من المقام السامي في الرفع من كفاءة وجودة العمل في الجهات الحكومية، وأصبحت واقعاً عملياً يطبق في بعض الممارسات العملية والمهنية في الجهات الحكومية؛ مثل "تأسيس إدارات المراجعة الداخلية، وتفعيل الأنظمة الآلية في مسك السجلات المحاسبية، وتطوير النظام المحاسبي الحكومي".

إضافة إلى ذلك؛ نظم الديوان عدة لقاءات مهنية حول دور المراجعة الداخلية في تعزيز آليات الرقابة والحوكمة في القطاع العام، وأثر العمليات الرقابية وقيمتها المضافة، وتطوير النظام المحاسبي الحكومي بالتعاون مع مركز الاستحقاق المحاسبي بوزارة المالية، وتحقيق الكفاءة في إدارة المستودعات الحكومية وأتمتة إجراءاتها بمشاركة مختصين من وزارة المالية، وهيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية، وهيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية.

الديوان العام للمحاسبة
General Court of Audit

لنتكامل
Integrātus

سابعاً:

مبادراتنا

نحو التكامل

أطلق الديوان العام للمحاسبة مجموعة من المبادرات التي تعزز دوره التكاملي مع الجهات المشمولة برقابته، يستعرض هذا القسم أمثلة لتلك المبادرات:

إنشاء وتطوير إدارات المراجعة الداخلية

تعد فكرة إنشاء إدارات المراجعة الداخلية إحدى ثمار توصيات ندوة الديوان السنوية الأولى التي عقدت بتاريخ ١٤٢٤/٨/٣هـ، المتضمنة اقتراح تأسيس إدارات للمراجعة الداخلية في كل جهة مشمولة برقابة الديوان، يرتبط رئيسها بالمسؤول الأول في الجهاز، وذلك لتوفير مقومات الرقابة الذاتية والحماية الوقائية للمال العام، وترشيد استخداماته، والإسهام في رفع كفاية الأداء في الأجهزة الحكومية، والتي اعتمدت بقرار مجلس الوزراء رقم (٢٣٥) وتاريخ ١٤٢٥/٨/٢٠هـ، حيث يمثل هذا الحدث نقطة الانطلاق الأساسية التي ساهمت في تمكين الديوان من تحقيق رؤيته في ضرورة توفير مقومات الحوكمة الرشيدة وآليات عملها في الجهات الحكومية من خلال تأسيس إدارات مختصة في المراجعة الداخلية تؤدي الوظائف الأساسية المناطة بها بكل كفاءة وفاعلية.

١٤٢٤/٨/٣هـ

انعقاد ندوة الديوان السنوية الأولى المتضمنة اقتراح "تأسيس إدارات للمراجعة الداخلية في كل جهة مشمولة برقابة الديوان"

١٤٢٥/٨/٢٠هـ

اعتماد مقترح الديوان تأسيس إدارات للمراجعة الداخلية في كل جهة مشمولة برقابة الديوان بقرار مجلس الوزراء رقم (٢٣٥)

بعد صدور قرار مجلس الوزراء المشار إليه، نظّم الديوان ندوته السنوية (الثانية) بتاريخ ١٤٢٦/٣/١٤هـ، حول موضوع "الرقابة الداخلية وأثرها في تحقيق الحماية الوقائية للمال العام"، بهدف تسليط الضوء على الجوانب العلمية والمهنية والقواعد والمعايير المتعلقة بمفهوم الرقابة الداخلية وأهميتها وأسس تطبيقها. وامتداداً لذلك، وعلى ضوء ما أفرزته الندوة من ملاحظات حول مهام واختصاصات إدارة المراجعة الداخلية، وضرورة توفير الأسس النظامية والمهنية التي من شأنها تمكين إدارات المراجعة الداخلية من القيام بوظائفها وأدوارها الأساسية، فقد بادر الديوان وبالتعاون مع معهد الإدارة العامة بإعداد مشروع "اللائحة الموحدة لإدارات المراجعة الداخلية في الأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة" وفقاً للأصول المهنية والمعايير الرقابية المعتمدة، وتم الرفع بها للمقام السامي، وصدر قرار

مجلس الوزراء رقم (١٢٩) وتاريخ ١٤٢٨/٤/٦هـ القاضي بالموافقة على "اللائحة الموحدة لإدارات المراجعة الداخلية في الأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة"، والتي تضمنت التأكيد على إنشاء إدارة المراجعة الداخلية في كل جهة حكومية، وتحديد ارتباطها التنظيمي، وأهدافها، وتشكيلها، ومهامها واختصاصاتها، وأن يقوم الديوان العام للمحاسبة بمتابعة تنفيذ ما تضمنته اللائحة من أحكام.

١٤٢٦/٣/١٤هـ

انعقاد ندوة الديوان السنوية الثانية بعنوان "الرقابة الداخلية وأثرها في تحقيق الحماية الوقائية للمال العام".

١٤٢٨/٤/٦هـ

موافقة مجلس الوزراء بالقرار رقم (١٢٩) على "اللائحة الموحدة لإدارات المراجعة الداخلية في الأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة".

وفي إطار حرص الديوان على متابعة قيام الجهات الحكومية المشمولة برقابته بتنفيذ ما نصت عليه اللائحة، فقد اختار أن يكون موضوع ندوته السنوية (الرابعة) التي عقدت يومي ١٦ و١٧/٥/١٤٢٨هـ هو "تطبيق اللائحة الموحدة لإدارات المراجعة الداخلية في الأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة"، وذلك بهدف مساعدة الجهات في مرحلة تأسيس إدارات المراجعة الداخلية، وإيضاح المنهجية العلمية والعملية لتطبيق مضمون اللائحة، بما يكفل تأدية تلك الإدارات لمهامها وأدوارها بكل كفاءة وفاعلية واستقلالية، كما أعد الديوان في عام ١٤٣١هـ الموافق (٢٠١٠م) دليلاً إرشادياً لأعمال إدارات المراجعة الداخلية، تضمن شرحاً تفصيلياً لمواد اللائحة والإجراءات العملية التي يجب القيام بها لتنفيذ مهام المراجعة الداخلية، وكيفية إعداد تقاريرها، وتم تزويد جميع الجهات الحكومية والمؤسسات العامة بهذا الدليل، للاستفادة منه من قبل العاملين في إدارات المراجعة الداخلية لديها.

١٦-١٧/٥/١٤٢٨هـ

انعقاد ندوة الديوان السنوية الرابعة بعنوان "تطبيق اللائحة الموحدة لإدارات المراجعة الداخلية في الأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة".

١٤٣١هـ

أعد الديوان دليلاً إرشادياً لأعمال إدارات المراجعة الداخلية، وتم تزويد جميع الجهات الحكومية والمؤسسات العامة بهذا الدليل.

وبناءً على التقرير الذي رفعه الديوان للمقام السامي ببرقيته رقم (١/٣٤٩/و) وتاريخ ١٤٣٤/١٢/١هـ، صدر الأمر السامي رقم (٤٥٦٧٨) وتاريخ ١٤٣٤/١٢/١٧هـ بتكليف للديوان "بمتابعة إنشاء إدارات المراجعة الداخلية وتفعيل دورها في الأجهزة الحكومية المشمولة برقابته، والرفع عن الجهات التي لا تتعاون معه"، وقد قام الديوان بالمتابعة وإعداد تقرير عن الجهات التي أنشأت وفعّلت إدارات المراجعة الداخلية لديها، والجهات التي أنشأت تلك الإدارات ولم تفعّلها، والجهات التي لم تنشئ هذه الإدارات، وتم الرفع بذلك للمقام السامي ببرقية الديوان رقم (١/٣٤٣/و) وتاريخ ١٤٣٥/١٠/٣هـ، وصدر الأمر السامي التعميمي رقم (٥١٤٩١) وتاريخ ١٤٣٥/١٢/١٨هـ، القاضي بالتأكيد على جميع الجهات التي أنشأت إدارات المراجعة الداخلية ولم تفعّلها، أو التي لم تنشئ هذه الإدارات بتطبيق قرار مجلس الوزراء رقم (٢٣٥) وتاريخ ١٤٢٥/٨/٢هـ، وأن على الديوان رفع تقرير دوري عن متابعته لإنشاء هذه الإدارات وتفعيل دورها، كما صدر الأمر السامي رقم (١٠٧٥٤) وتاريخ ١٤٣٦/٣/٩هـ القاضي في البند (أولاً) منه بأن "على جميع الجهات الحكومية – المشمولة برقابة الديوان العام للمحاسبة – الإسراع في تنفيذ قرار مجلس الوزراء رقم (٢٣٥) وتاريخ ١٤٢٥/٨/٢هـ، القاضي باستحداث إدارات للمراجعة الداخلية، وذلك وفق خطة زمنية لا تتجاوز عامين، مع تمكينها من ممارسة مهماتها ودعمها بالكفايات البشرية".

وتنفيذاً لذلك، رفع الديوان برقيته رقم (١/١٩١/و) وتاريخ ١٤٣٦/٨/٢٧هـ المشتملة على تقرير عن نتائج متابعته لإنشاء إدارات المراجعة الداخلية وتفعيل دورها في الجهات الحكومية، بالإضافة إلى تضمين تقريره السنوي (السادس والخمسون) عن نتائج المراجعة المالية ورقابة الأداء للسنة المالية ١٤٣٦/١٤٣٧هـ، نتائج متابعة الديوان لإنشاء وتفعيل إدارات المراجعة الداخلية في الجهات الحكومية المشمولة برقابته.

١٤٣٤/١٢/١٧هـ

صدور الأمر السامي رقم (٤٥٦٧٨) للديوان "بمتابعة إنشاء إدارات المراجعة الداخلية وتفعيل دورها في الأجهزة الحكومية المشمولة برقابته، والرفع عن الجهات التي لا تتعاون معه".

١٤٣٥/١٢/١٨هـ

صدور الأمر السامي رقم (١٠٧٥٤) القاضي بأن "على جميع الجهات الحكومية – المشمولة برقابة الديوان العام للمحاسبة – الإسراع في تنفيذ قرار مجلس الوزراء رقم (٢٣٥)".

واستمراراً للجهود الحثيثة التي يبذلها الديوان العام للمحاسبة في هذا الصدد، تنفيذاً للقرارات والأوامر السامية الصادرة في هذا الشأن، فقد خصص الديوان ندوته السنوية (الثانية عشرة) والتي عقدت يومي ٧و٨/٧/١٤٣٦هـ لموضوع "سبل تفعيل دور إدارات المراجعة الداخلية في الأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة"، بهدف تعزيز الإمكانيات والقدرات المؤسسية والمهنية للجهات الحكومية لتمكينها من الرفع من كفاءة ومستوى أدائها لمهامها ومسؤولياتها، وصدر عن هذه الندوة عدد من التوصيات التي تم الرفع بها للمقام السامي ببرقية الديوان رقم (١/١٨٦/و) وتاريخ ١٤٣٦/٨/٢١هـ، وصدر بشأنها الأمر السامي التعميمي رقم (١٤٣٩٤) وتاريخ ١٤٣٧/٣/٢هـ، القاضي بالموافقة على ما وجه به مجلس الوزراء بشأن توصيات الندوة، ومنها:

- قيام معهد الإدارة العامة بالاستمرار في إعداد وتقديم برامج تدريب متخصصة للعاملين بإدارات المراجعة الداخلية، واستحداث برنامج للعاملين في إدارات المراجعة الداخلية ينتهي بالحصول على دبلوم في حقل المراجعة الداخلية، والعمل على الاستفادة من الخبرات الموجودة في الجمعية السعودية للمراجعين الداخليين.
- قيام الجهات الحكومية التي تواجه صعوبة في تفعيل دور إدارات المراجعة الداخلية بالاستعانة بالهيئات وبيوت الخبرة المتخصصة في حقلي المحاسبة والمراجعة وفق الأنظمة السارية.
- قيام الديوان العام للمحاسبة بمواصلة دوره في متابعة إنشاء وتفعيل إدارات المراجعة الداخلية، وتقويم أدائها.
- قيام الديوان العام للمحاسبة بمواصلة العمل على تطوير اللائحة الموحدة لإدارات المراجعة الداخلية في الأجهزة الحكومية.

٧-٨/٧/١٤٣٦هـ

انعقاد ندوة الديوان السنوية الثانية عشرة بعنوان "سُبل تفعيل دور إدارات المراجعة الداخلية في الأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة".

٢/٣/١٤٣٧هـ.

صدور الأمر السامي التعميمي رقم (١٤٣٩٤) القاضي بالموافقة على ما وجه به مجلس الوزراء بشأن توصيات ندوة الديوان الثانية عشرة.

١٤٣٧/١١/٤هـ

رفع الديوان بموجب برقيته رقم (١٨٤٣١) مشروع "اللائحة الموحدة لإدارات المراجعة الداخلية في الأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة".

١٤٣٧/١٢/٤هـ

تشكيل لجنة تضم عدد من الجهات الحكومية ومنها الديوان العام للمحاسبة تكون مهمتها الإعداد والتخطيط لمشروع البنية التنظيمية لإدارات المراجعة الداخلية في الجهات الحكومية.

وتنفيذاً لمقتضى الأمر السامي المشار إليه، وفي إطار ما قام به الديوان من جهود في المتابعة مع كافة الجهات بشأن إنشاء وتفعيل إدارات المراجعة الداخلية، فقد سارعت الجهات التي لم تنشئ هذه الإدارات أو لم تفعلها إلى تنفيذ ذلك حتى اكتملت منظومة إنشاء إدارات المراجعة الداخلية في جميع الجهات مع نهاية العام ١٤٤٠هـ، كما رفع الديوان بموجب برقيته رقم (١٨٤٣١) وتاريخ ١٤٣٧/١١/٤هـ مشروع "اللائحة الموحدة لإدارات المراجعة الداخلية في الأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة" التي قام بتطويرها، بالإضافة إلى قيام الديوان بدراسة إنشاء مركز متخصص لتوفير التدريب العملي والميداني في المراجعة المالية والداخلية ورقابة الأداء في الديوان بمشاركة وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، تنفيذاً للفقرة (٣) من الأمر السامي رقم (٥١٢٨٦) وتاريخ ١٤٣٥/١٢/١٦هـ، وذلك بالتنسيق مع الوزارة حيال ذلك، حيث تلقى الديوان خطاب معالي وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية رقم (٥٢٤٤٥) وتاريخ ١٤٣٩/١/١٨. المرفق به قرار لجنة تدريب وابتعاث موظفي الخدمة المدنية رقم (٦٥٥/١٩.٨٨) وتاريخ ١٤٣٩/٩/٢. هـ، القاضي بالموافقة على اعتماد "المركز السعودي للمراجعة المالية والرقابة على الأداء" بالديوان العام للمحاسبة كجهة تدريب، ومنذ افتتاح المركز بتاريخ ١٤٣٩/١١/٤هـ، والديوان يقدم العديد من البرامج التدريبية المتخصصة في مجالات المحاسبة والمراجعة المالية والمراجعة الداخلية للعاملين في إدارات المالية والمراجعة الداخلية في الجهات المشمولة برقابة الديوان، ولا يزال مستمراً في تقديم هذه البرامج إيماناً منه بأهمية تعزيز التواصل وتقديم قيمة مضافة لتلك الجهات للرفع من كفاءة أداء منسوبيها والارتقاء بمستوى أداء عملهم المهني، كما يعمل الديوان على الانتقال بهذه البرامج من محتوى المبادئ إلى محتويات متقدمة.

وقد تبع ذلك صدور الأمر السامي رقم (٥٨٤٦.) وتاريخ ١٤٣٧/١٢/٤هـ، القاضي بالموافقة على ما وجه به مجلس الوزراء بتشكيل لجنة برئاسة وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية وعضوية عدد من الجهات الحكومية ومنها الديوان العام للمحاسبة تكون مهمتها الإعداد والتخطيط لمشروع البنية التنظيمية لإدارات المراجعة الداخلية في الجهات الحكومية، إلا أنه في ضوء المبررات التي رفعتها رئاسة اللجنة (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية) لنقل رئاسة اللجنة المذكورة من الوزارة إلى الديوان العام للمحاسبة، فقد صدر الأمر السامي رقم (٣٥١٣) وتاريخ ١٤٣٩/١/٢٢هـ، القاضي في البند (أولاً) منه بنقل رئاسة اللجنة من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية إلى الديوان العام للمحاسبة، وللديوان دعوة من يراه من الجهات الحكومية للمشاركة في أعمال اللجنة.

١٤٣٩/١/٢٢هـ

نقل رئاسة اللجنة من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية إلى الديوان العام للمحاسبة، وللديوان دعوة من يراه من الجهات الحكومية للمشاركة في أعمال اللجنة.

١٤٤٠هـ

اكتمال منظومة إنشاء إدارات المراجعة الداخلية في جميع الجهات الحكومية والمؤسسات العامة.

وبناءً على ذلك وحرصاً من الديوان على تعزيز حوكمة منظومة المراجعة الداخلية في الجهات الحكومية، وتطوير وتوحيد المرجعية التنظيمية لإدارات المراجعة الداخلية بما تشتمل عليه من لوائح وسياسات وأدلة عمل وإجراءات، وبما يتناغم مع ما اشتملت عليه رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠.م)، فقد عمل وبمشاركة عدد من الجهات الحكومية على تحديث "اللائحة الموحدة لإدارات المراجعة الداخلية"، وإعداد "لائحة عمل لجان المراجعة في الجهات الحكومية"، وإعداد "دليل المبادئ والقواعد لأخلاقيات مهنة المراجعة الداخلية"، والرفع بها للمقام الكريم لاعتمادها والتوجيه ببدء العمل بها، وذلك بموجب برقية الديوان رقم (١٩٨١٧) وتاريخ ١٤٤٠/٦/١هـ.

١٤٤٠/٦/١هـ

عمل الديوان وبمشاركة عدد من الجهات الحكومية على تحديث "اللائحة الموحدة لإدارات المراجعة الداخلية"، وإعداد "لائحة عمل لجان المراجعة في الجهات الحكومية"، وإعداد "دليل المبادئ والقواعد لأخلاقيات مهنة المراجعة الداخلية"، والرفع بها للمقام السامي الكريم لاعتمادها والتوجيه ببدء العمل بها، وذلك بموجب برقية الديوان رقم (١٩٨١٧) وتاريخ ١٤٤٠/٦/١هـ.

بناء القدرات

قام الديوان - بالتنسيق مع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية - بدراسة إنشاء مركز تدريب متخصص لتوفير التدريب المهني في مجالات المحاسبة والمراجعة المالية والداخلية والرقابة على الأداء؛ تنفيذاً للأمر السامي رقم (٥١٢٨٦) وتاريخ ١٤٣٥/١٢/١٦هـ، وبناءً على نتائج هذه الدراسة، صدر قرار لجنة تدريب وابتعاث موظفي الخدمة المدنية رقم (٦٦٥/١٩٠٨٨) وتاريخ ١٤٣٩/٩/٢هـ، القاضي بالموافقة على اعتماد "المركز السعودي للمراجعة المالية والرقابة على الأداء" كجهة تدريب بالديوان العام للمحاسبة.

وقد تم تدشين المركز بتاريخ ١٤٣٩/١١/٤هـ، ليبدأ بتقديم مجموعة من الدورات التدريبية المعتمدة من لجنة تدريب وابتعاث موظفي الخدمة المدنية، ومن تلك الدورات:

- الممارسة العملية للمراجعة الداخلية.
- أساسيات الرقابة على الأداء.
- الممارسة العملية للرقابة على الأداء.
- أساسيات المحاسبة الحكومية.
- التدقيق المبني على المخاطر.
- المراجعة الآلية باستخدام برنامج (آيديا).
- أساسيات المراجعة الداخلية.
- المحاسبة لغير المحاسبين.
- المحاسبة القضائية.
- محاسبة الزكاة والضرائب.
- الإدارة المـالية.
- المنافسات والمشتريات الحكومية.
- الرقابة على المستودعات الحكومية.

ويقوم المركز بإعداد خطة سنوية للبرامج التدريبية التي يتم تقديمها في كل عام، ويتيح لمنسوبي الجهات الحكومية المشمولة برقابة الديوان التسجيل في تلك البرامج في المواعيد التي يتم الإعلان عنها حسب الخطة التدريبية المعتمدة، ويصل متوسط أعداد الملتحقين بتلك البرامج سنوياً إلى نحو (١٣٠٠) متدرب ومتدربة.

وبجانب تلك البرامج التدريبية، يقوم المركز بتنظيم مجموعة من المنتديات والملتقيات في كل عام، يستقطب للحديث بها مجموعة من الخبراء والمختصين، ومنها:

- المنتدى السنوي للمراجعة الداخلية.
- الملتقى السنوي المتزامن مع حلول "اليوم العالمي للمحاسبة".
- الملتقى السنوي المتزامن مع حلول "اليوم العالمي للمراجعة الداخلية".
- الملتقى السنوي لسبل تعزيز الشراكة بين الديوان العام للمحاسبة والنيابة العامة.
- الملتقى السنوي "المال العام أمانة" بالجامعات.

كما أن الديوان ينفذ البرامج التدريبية المعتمدة ضمن خطط التدريب السنوية لكل من: المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الإنتوساي)، والمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الأرابوساي)، والمنظمة الآسيوية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الآسوساي)، ومجموعة دواوين المراقبة والمحاسبة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ويستضيف الديوان بتلك البرامج منسوبي الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة في الدول الأعضاء بتلك المنظمات، في مدينة الرياض وفي عدد من فروع الديوان بمناطق المملكة.

ولم يغفل الديوان تدريب طلاب وطالبات أقسام المحاسبة في الجامعات السعودية (الحكومية والأهلية) فهناك برنامج «التدريب التعاوني» الموجهه لتدريب الطلاب والطالبات وفق ضوابط أكاديمية وعلمية محددة.

المكتبة الإلكترونية للوثائق

قام الديوان العام للمحاسبة بتدشين منصة «وثيقة» بتاريخ ١٤٤٠/٧/٢٥هـ الموافق ٢٠١٩/٣/٣١م، لتكون بمثابة مكتبة إلكترونية تضم جميع الأحكام والأدوات النظامية المحفوظة لدى مركز الوثائق بالديوان، والتي تم تجميعها على مدى خمسين عاماً، لتصل إلى أكثر من (٢٣) ألف وثيقة قابلة للزيادة، وذلك بهدف إتاحة تلك الوثائق للاطلاع عليها من قبل منسوبي الجهات الحكومية المشمولة برقابة الديوان.

وتعد هذه المنصة قيمة مضافة يقدمها الديوان للجهات الحكومية المشمولة برقابته للاستفادة منها، حيث يتيح الديوان لكل جهة حكومية الدخول على المنصة من خلال إعطاء الصلاحية اللازمة للمخولين في تلك الجهات وفق ضوابط وإجراءات محددة حسب تعليمات المركز الوطني للوثائق والمحفوظات.

نشرة المحاسبة

هي نشرة دورية يصدرها الديوان العام للمحاسبة سنوياً، وتهتم بنشر أبرز الأخبار المحلية، وكذلك أخبار الديوان وإنجازاته في مجالات التدريب وعقد الندوات واللقاءات والمنتديات وورش العمل، ومشاركاته في الاجتماعات المحلية والدولية، بالإضافة إلى نشر المقالات ذات الصلة بمهنة المحاسبة والمراجعة، ويتم توزيعها على كافة الجهات الحكومية المشمولة برقابة الديوان للاستفادة مما تحويه هذه النشرة من موضوعات تهم العاملين في إدارات المحاسبة والمراجعة بتلك الجهات.

مجلة الديوان العام للمحاسبة

رغبة من الديوان العام للمحاسبة في إثراء الأدبيات وعلى وجه الخصوص البحوث ذات الطابع التطبيقي والعملي في مجالات المحاسبة والمراجعة المالية والرقابة على الأداء والحوكمة وتطبيقاتها على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، فقد سعى الديوان إلى إصدار «مجلة الديوان العام للمحاسبة» كمجلة علمية محكمة (نصف سنوية)، تهدف إلى إتاحة الفرصة للباحثين لنشر نتاجهم العلمي الرصين الملتزم بأخلاقيات البحث العلمي، والمنهجية العلمية الصحيحة في المجالات ذات الصلة بموضوعات المجلة.

ويشرف على المجلة هيئة تحرير مكونة من نخبة من الأكاديميين، وتتولى هذه الهيئة تلقي البحوث والدراسات النظرية والتطبيقية والتحليلية التي ترد من الباحثين في مجالات النشر المحددة المحققة لشروط النشر المعتمدة، واتخاذ إجراءات التحكيم والنشر وفق المعايير العلمية.

وتتكون هيئة تحرير مجلة الديوان العام للمحاسبة من الأعضاء الآتية أسماءهم:

رئيساً	أ.د/ صالح بن عبدالرحمن السعد
عضواً	أ.د/ سعود بن محمد العتيبي
عضواً	أ.د/ توفيق بن عبدالمحسن الخيال
عضواً	أ.د/ عبدالله بن علي عسيري
عضواً	د/ صيتة بنت منديل المنديل
عضواً	د/ فهدة بنت سلطان السديري
عضواً	د/ صالح بن علي العقـــلا

شركاؤنا
في النجاح

جميع الجهات المشمولة برقابة الديوان، وغيرها من الجهات ذات العلاقة بمهنة المحاسبة والمراجعة، وكذلك الأجهزة النظيرة في الدول الشقيقة والصديقة، والمنظمات الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة.

gca.gov.sa

SaudiGCA

gca.gov.sa

SaudiGCA

Our Success Partner

GCA's auditees, different accounting and auditing bodies and organizations, peer Supreme Audit Instiutions, and international organizations of Supreme Audit Institutions.

The Editorial Board of GCAJ is composed of qualified and experienced consultants whom hold an academic position as a Professor. The Board welcomes any academic publications in any related publication areas such as studies, research, scholarly articles, reviews, commentaries, theses› abstracts, and book reviews in the Journal's publication fields.

Editorial Board:

Prof. Saleh A. Al-Saad	Chair
Prof. Saud M. Al-Otaibi	Member
Prof. Tawfeek A. Al-Khayyal	Member
Prof. Abdullah A. Asiri	Member
Dr. Seita M. Almandeel	Member
Dr. Fahdah S. Alsudairi	Member
Dr. Saleh A. Alagla	Member

The General Court of Audit Journal (GCAJ)

GCA introduces the GCAJ as a biannual refereed academic periodical journal, to enrich the theoretical, applied, and analytical studies related to its work. GCAJ aims at providing researchers with opportunities to publish their rigorous academic work, characterized by a commitment to the ethics of scientific research, especially research related to the journal's scope.

The Journal is distributed to parties with a specialized interest in accounting and auditing, such as government financial administrations, control agencies, companies and banks, accounting offices, universities, and other parties specialized or interested in this field. The Journal will also be included in the databases and international search engines.

The members of the Editorial Board of GCAJ are qualified and experienced consultants who hold academic positions as Professors. The Board welcomes any academic publications in any related publication areas such as studies, research, scholarly articles, reviews, commentaries, theses› abstracts, and book reviews in the Journal s publication fields.

Audit Bulletin

The GCA introduces the Annual Audit Bulletin, the number of topics has reached 36 issues. The Bulletin is mainly concerned with local news, GCA news, seminars, symposia, workshops, and achievements. The Bulletin also publishes news related to the participation of GCA in international and local meetings. Moreover, the Bulletin publishes articles on accounting and auditing.

The Bulletin is distributed to all auditees so that they can make use of the published topics.

Digital Library for Archives

The GCA inaugurated "Wathiqa" platform on March 31, 2019. A legal database containing legal provisions, tools, and laws and serves as a digital library for government documents archives collected over 50 years. This platform is made available for auditee s staff to access more than 23,000 document.

This platform contributes great value from GCA to auditees, who are given the right to authorize their respective employees to access the platform according to specific policies and procedures.

23,000

Document

SCFPA prepares an annual training plan, in which auditee،s staff are offered the opportunity to enroll in these programs. The average number of trainees is around 1,300 every year. In addition to these training programs, forums and symposia are annually organized, such as:

- Forum on "Internal Audit".
- Symposium on "International Accounting Day".
- Symposium on "International Internal Audit Day".
- Symposium on "Ways of strengthening Partnership between GCA and Public Prosecution".
- Symposium on "Public Money is a Trust", which is held at the universities.

The Centre is also organizing approved training programs included in the annual training plan of the International Organization of Supreme Audit Institutions (INTOSAI), the Asian Organization of Supreme Audit Institutions (ASOSAI), the Arab Organization for Supreme Audit Institutions (ARABOSAI), and GCC SAIs. These training programs are held in GCA s headquarters in Riyadh and in its various branches. Additionally, the center offers academic accounting program.

GCA formally established SCFPA on 16/7/2018 and started to deliver a group of training courses that have been approved by the Committee of Training and Scholarships of Civil Service Employees in the Ministry of Human Resources and Social Development. The training courses include:

- Practicing Internal Audit.
- Basics of Performance Audit.
- Practicing Performance Audit.
- Basics of Government Accounting.
- Risk-based Audit.
- Audit using IDEA.
- Basics of Internal Audit.
- Accountancy for Non-Accountants.
- Judicial Accountancy.
- Accountancy of Zakat and Taxes.
- Financial Management.
- Government Bidding and Procurement.
- Audit of Government Warehouses.

Capacity Building

In coordination with the Ministry of Human Resources and Social Development, GCA has conducted studies on the need to establish a specialized training center to provide professional training courses in the fields of accounting and auditing. As a result, GCA established the Saudi Center for Financial and Performance Auditing "SCFPA", which was approved by the Civil Service Personnel Training and Scholarship Committee Decision No. (665/19088), dated 3/6/2018.

GCA formally established SCFPA on 16/7/2018 and started to deliver a group of training courses that have been approved by the Committee of Training and Scholarships of Civil Service Employees in the Ministry of Human Resources and Social Development. The training courses include:

In coordination with the Ministry of Human Resources and Social Development, GCA has conducted studies on the need to establish a specialized training center to provide professional training courses in the fields of accounting and auditing. As a result, GCA established the Saudi Center for Financial and Performance Auditing "SCFPA", which was approved by the Civil Service Personnel Training and Scholarship Committee Decision No. (665/19088), dated 3/6/2018.

06/02/2019

GCA in cooperation with a number of government entities had updated the "Unified Regulations for Internal Audit Units in Government Entities and Public Agencies", and developed "Policy of Internal Audit Committees in Government Entities", and "Code of Ethics of Internal Audit Profession", which were submitted to the King for approval.

07/08/2016

The GCA submitted the "Unified Regulations for Internal Audit Units in Government Entities and Public Agencies".

06/09/2016

Formation of a committee with the membership of GCA and a number of government entities tasked with preparing and planning the organizational structure of IAUs.

12/10/2017

Transferring the chairmanship of the committee from Ministry of Human Resources and Social Development to GCA.

2019

The Completion of the establishment of the Internal Audit Units in all government entities and public Agencies.

A Royal Decree No.(58460), dated 62016/9/ was issued to form a committee chaired by the Ministry of Human Resources and Social Development with the membership of government entities including GCA assigned with preparing and planning the organizational structure of IAUs in government entities and public agencies. However, due to several justifications provided by the Ministry, the committee s chairmanship has been transferred to GCA. The GCA has the right to invite any government entity to join the committee.

As part of GCA,s dedication to promoting governance of internal audit, the "Unified Regulations for Internal Audit Units in Government Entities and Public Agencies", "Policy of Internal Audit Committees in Government Entities and Public Agencies", and "Code of Ethics of Internal Audit Profession" had been updated and developed in line with the Kingdom s Vision 2030. Eventually, the documents were submitted to the King for approval.

- Government entities and public agencies facing difficulties in activating the role of IAUs, must seek advice from specialized agencies in the fields of accounting and auditing.
- GCA has to follow up on the establishment and activation of IAUs and evaluate its performance.
- GCA has to develop the Unified Regulations for Internal Audit Units in Government Entities and Public Agencies.

25-26/4/2015

The 12th GCA Annual Seminar titled: "Ways of activating the Internal Audit Units Role on Government Entities and Public Agencies".

31/12/2015

Issuance of High Order No. (14394) approving the Resolution of Council of Ministers related to the recommendations of GCA's 12th Seminar.

As a result of the above-mentioned Royal Decrees, by 2019 all government auditees have established IAUs. In 2016, GCA completed and updated the "Unified Regulations for Internal Audit Units in Government Entities and Public Agencies". Moreover, in cooperation with the Ministry of Human Resources and Social Development, a specialized training center was found to provide training to employees in financial, performance and internal audit. Thus, the Saudi Center for Financial and Performance Auditing "Tadreeb" was established on the 16th of July 2018 as an approved training center. Since then, GCA has been providing training programs in accounting, auditing, and internal audit to all auditee s staff. GCA continues to deliver these training programs to strength communication and add value to the auditees. GCA is working on the transition from providing primary courses to advanced programs.

Based on the report submitted by GCA, The Royal Decree No.(45678), dated 21/10/2013 was issued assigning GCA "to follow up the establishment and activation of IAUs in government auditees and report on any cases of non-compliance". Accordingly, GCA followed up and reported the findings to the King. Consequently, A Royal Decree No. (51491), dated 12/10/2014 was issued that all government auditees must establish and activate IAUs, and GCA is responsible for reporting periodically about these agencies. This Order was followed by another Order No. (10754), dated 30/12/2014 that all government auditees should expedite the implementation of the Council of Ministers Resolution No. (235).

As per the aforementioned directives, GCA has submitted a report on these auditees compliance in relation to establishing and activating the IAUs. Moreover, GCA included in his 56th Annual Report the results of following up on the establishment and activation of IAUs in government auditees.

21/10/2013

Issuance of High Order No. (45678): "GCA is assigned to follow up the establishment and activation of IAUs in government auditees and report on any cases of non-compliance".

30/12/2014

Issuance of High Order No. (10754) stipulating "All government auditees must expedite the implementation of the Council of Ministers Resolution No. (235)."

GCA had continued its effort in regard and dedicated the 12th Annual Seminar held on 25th and 26th of April 2015, titled: «Ways of Activating the Role of IAUs in Government Agencies".

The seminar explored ways of developing professionalism and building government auditees capacities to enable them to carry out their duties. The recommendations of the seminar were submitted to the King, and they were approved by the Royal Decree No. (14394), dated 31/12/2015. The recommendations include the following:

- Institute of Public Administration (IPA) has to develop and conduct specialized training programs for the IAUs' staff and create a diploma course in internal auditing. IPA is encouraged to benefit from the experiences of IIA.

professional standards. After that, the regulation was submitted to the King, and the Council of Ministers Resolution No.(129), dated 23/04/2007, was issued to approve the unified regulation. It includes establishing IAUs in each government entity and public agency, defining lines of reporting, goals, formation and mandate. The GCA is entrusted with following up the implementation of this unified regulation.

22/04/2005

The 2nd GCA Annual Seminar titled: "Internal Audit and its Impact on Preserving Public Funds".

23/04/2007

Issuance of the Council of Ministers Resolution No. (129) approving the "Unified Regulations for Internal Audit Units in Government Entities and Public Agencies".

GCA also has decided to title its 4th Annual Seminar: "The Application of Unified Regulations for Internal Audit Units in Government Entities and Public Agencies", held on 1st and 2nd of June 2007. The seminar was meant to assist the government entities and public agencies in establishing their own IAUs, illustrating the methodology followed in implementing the unified regulation by these units in an efficient, effective and independent manner. In 2010, GCA had developed a manual on IAUs functions. The manual contains a detailed explanation of internal audit and reporting procedures, which has been circulated to all government auditees for guidance.

02/06/2007

The 4th GCA Annual Seminar titled: "The Implementation of Unified Regulations for Internal Audit Units in Government Entities and Public Agencies".

2010

GCA had developed a manual on IAUs functions and has been circulated to all government entities for guidance.

GCA has launched a number of initiatives to strengthen its integration role with a uditees. The initiatives are as follows:

Establishing and Developing Internal Audit Units (IAUs)

The idea of establishing IAUs in each auditee originated first in the 1st GCA's Annual Seminar, which was held on 29th of September 2003. One of the seminar's recommendations was to establish IAUs in each government auditee, and the head of IAU reports directly to the head of the auditee. The IAU main responsibility focused on providing the essential constituents of self-discipline, protection of public funds, and improving the performance of government entities. This recommendation was endorsed by the Council of Ministers Resolution No. (235), dated 04/10/2004. The Resolution represents the point of origin, that enabled GCA to achieve its vision in laying out the first bricks of auditees mechanism through setting up a specialized IAUs.

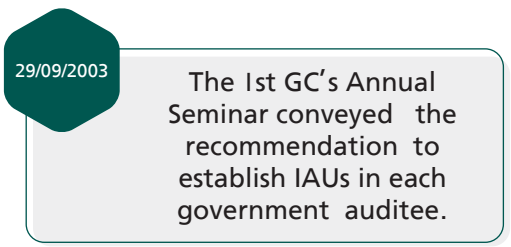

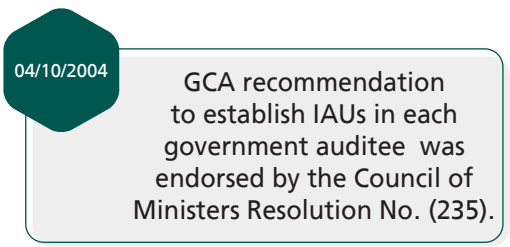

Upon the issuance of the resolution mentioned above, GCA organized the 2nd Annual Seminar on 22nd of April 2005, titled: "Internal Audit and its Impact on Preserving Public Funds". The seminar s objective is to shed light on different scientific and professional aspects of internal audit, its concept, rules, standards, and means of its application. Among the seminar s recommendations is the importance of providing legal frameworks to enable IAU to carry out its functions. The GCA took the initiative to coordinate with the Institute of Public Administration (IPA) to develop the "Unified Regulation for Internal Audit Units in Government Entities and Public Agencies" in accordance with the approved.

الديوان العام للمحاسبة
General Court of Audit

لنتكامل
Integrātus

Seventh:

Our Initiatives toward Integration

GCA strongly believes in the importance of promoting cooperation and communications with all auditees and other entities in the audit and accountancy profession. , and the importance of activating constructive dialogues through conducting seminars and meetings. That would enrich knowledge, exchange experiences and discuss future strategies and challenges related to accounting, supervisory and professional work with these bodies, including the annual seminars of GCA that is held every year based on the Council of Ministers Resolution No. (20), dated 16/09/2004. The seminar is followed by workshops and meetings, where local and international experts are invited to provide insights and share their experience on various topics, thereby adding considerable value. It also offers practical solutions to overcome obstacles with auditees, and other accounting and auditing bodies. Once the seminar is concluded, the approved recommendations are submitted to the King for consideration and adoption.

In 2019, GCA organized the First Annual Internal Audit Forum: "The Role of Internal Audit in the Promotion of Audit Mechanisms and Governance in the Public Sector".

The Forum aimed at enriching the scientific knowledge of the participants through organizing workshops. The workshops highlight the importance of internal audit and its vital role in strengthening the value and concepts of audit and governance in public sector.

Moreover, GCA has organized several professional seminars on the role of internal audit in reinforcing audit mechanisms of the public sector, and the impact of audit operations and its added value, and developing the government›s accountancy system. These seminars were organized in cooperation with the Accrual Accountancy Center in the Ministry of Finance. GCA also organized seminars on achieving efficiency in the government warehouses system and the automation of its processes with the participation of experts from the Ministry of Finance, Government Expenditure & Projects Efficiency Authority, and Local Content and Government Procurement Authority.

The GCA 18th Annual Seminar, Saudi Arabia - 29/5/2022.

Sixth:

Our Seminars and Professional Meetings

The United Nations Meeting for SAI's Leadership and Stakeholders on: "Supreme Audit Institutions making a difference: Auditing the implementation of the Sustainable Development Goals", New York - 22-23/7/2019.

Our Contributions toward INTOSAI Community

GCA, since its affiliation to INTOSAI, actively sought for engaging in its activities, programs, committees, and working teams. GCA respectively conducted seminars on public auditing and hosted elite of experts. Additionally, GCA involved in many initiatives on promoting transparency, accountability, and governance. While clearly perceiving the pioneer role of the INTOSAI, GCA lately broadened its contribution to INTOSAI Community to include the technical and financial support to IDI to enhance the performance of SAIs and to enable them to audit SDGs.

Furthermore, GCA established specialized support programs for SAIs in the developing countries affected by COVID-19 Pandemic by providing them with the technological and technical capacities and trainings to ensure their business continuity.

Bilateral Relations

GCA sought to strengthen its bilateral relationships with peer SAIs, to exchange knowledge and experiences, and to search for other ways of cooperation. In this context, GCA signed several memorandum of understanding of cooperation in the professional fields of accountancy and audit with a number of peer SAIs in a number of friendly countries.

Additionally, GCA is mindful of the role played by a number of international organizations such as the World Bank and the United Nations in promoting transparency, accountability, and good governance. Consequently, GCA actively sought to build a strategic partnership with the World Bank to benefit from its expertise in developing staff work ethics. GCA has been continuously present in the United Nations meetings related to auditing.

Signing of an MoU with the Accounts Chamber of the Russian Federation (2017).

Signing of an MoU with the Accountability State Authority of Egypt (2017).

Signing of an MoU with the U.S. Government Accountability Office (2018).

Signing of an MoU with the State Audit Institution of the United Arab Emirates (2018).

The 14th General Assembly of ARABOSAI, Saudi Arabia - 25-27/10/2022.

At the Gulf Level

GCA participate in the meetings of the SAI's of the Gulf Cooperation Council (GCC). These meetings are held in the country hosting the meetings of the Supreme Council of GCC. GCA participates in the Head of SAI's Committee, the Vice Presidents of SAI's Committee, the Training and Capacity Building Committee, and the Auditing Standards Committee.

The 19th Meeting of GCC Head of SAIs, Saudi Arabia - 24/10/2022.

At the Regional Level

GCA is a member of the Governing Board of ASOSAI since September 2021, for a renewable three-year period. GCA is also a member of the ASOSAI's Training Committee, the Scientific Research Project, and the Working Group on Environmental Auditing.

The 14th Assembly Meeting of the Asian Organization of Supreme Audit Institutions (ASOSAI), Hanoi - 16-22/9/2018.

At the Arabian Level

GCA is occupying the position of the Chair of ARABOSAI starting from October 2022 for three-year period. Thereafter, GCA will occupy the position of the First Vice-chairman as of October 2025 for a three-year period. Additionally, GCA is chairing the ARABOSAI's Capacity Building Committee and a member of a number of committees and working groups in the Organization. In addition, starting from January 2023 the President of the GCA is Chairing the Arab Federation of Institute of Internal Auditors.

The GCA's contributions are not limited to, but extended to number of membership related to INTOSAI committees and working groups, including: The Performance Audit Subcommittee, Compliance Audit Subcommittee, Capacity Building Subcommittee, Knowledge Sharing and Knowledge Services Committee, Working Group on Environmental Auditing, Working group on sustainable development goals and key sustainable development indicators, Working Group on Financial Modernization and Regulatory Reform.

SAI20 Summit, Indonesia - 29-30/8/2022.

In Addition to the GCA pioneering positions at the INTOSAI, the GCA participates in the meetings of the G20 Engagement Group of Supreme Audit Institutions (SAI20), in its capacity as the permanent representative of the Kingdom of Saudi Arabia. The GCA President is also a member of the Global Board of Directors for the Institute of Internal Auditors.

Meeting of the IIA Board of Directors, Saudi Arabia - 12/12/2022.

The Pioneer Positions of GCA in such organizations:

At the International Level

GCA holds the Second Vice-chair position of the INTOSAI Governing Board and is the Chair of its Policy, Finance, and Administration Committee (PFAC). In addition, GCA chairs the INTOSAI Donor Steering Committee (IDSC), jointly with the World Bank, starting from September 2019 for a renewable period of 9 years. Furthermore, GCA is a member of the INTOSAI Development Initiative (IDI) as of January 2023 for 3 years term subject to renewable.

This steering committee was established to provide strategic guidance and counseling regarding the implementation of the Memorandum of Understanding (MoU), between INTOSAI and its 23 development partners. This committee aims to provide the necessary support to supreme audit institutions in developing countries without compromising their independence, which is reflected to their work efficiently and effectively, thereby having a positive impact on public trust and donors to provide support and development loans to developing countries to ensure proper utilization. The role of GCA in this committee is to represent INTOSAI, while the World Bank represents the donor community. The IDSC provides support programs for SAIs in developing countries that are organized and coordinated by the INTOSAI Development Initiative (IDI). IDI is a body within INTOSAI that is responsible for setting developmental and support programs for SAI members.

GCA recognizes the far-reaching benefits of joining and fostering relations with regional and international organizations to enhance its know-how of its jurisdictions. Regionally, GCA has provided leadership and assisted its peer SAIs in the Arab region with important issues. Internationally, GCA has integrated itself into all aspects of international governmental financial auditing bodies, actively creating and sharing disseminated knowledge. Our institution has greatly benefited from the international exposure and the adoption of best practices in the field. These experiences will strengthen our ability to perform our duties more effectively and efficiently.

The Custodian of the Two Holy Mosques receives the Comptroller General of the United States and head of the U.S. Government Accountability Office (GAO), Riyadh - 08/11/2015.

Over the past few years, GCA made distinguished efforts in strengthening its international relations and its position in international and regional organizations.

- The International Organization of Supreme Audit Institutions (INTOSAI)
- The Arab Organization of Supreme Audit Institutions (ARABOSAI)
- The Asian Organization of Supreme Audit Institutions (ASOSAI)
- The SAIs of the Gulf Cooperation Council (GCC)

The 24th General Assembly of INTOSAI, Brazil - 7-11/11/2022.

Fifth:

Our International Relations

and technical expertise according to a controlled electronic mechanism. The electronic environment of the Platform has been updated last year and connected with the unified portal of electronic systems.

Strategic Plan System

An electronic system designed to help GCA officials electronically monitor the implementation of the strategic. To gain access to all, projects performance indicators, and identify the implemented initiatives and promptly handle obstacles in the implemented strategic plan.

Internal Portal "Diwani"

Diwani is an internal portal includes the electronic systems available to GCA's employees such as the Public Funds Preservation System "Fund Preservation", the Methodology System "Manhajyah", and the strategic plan implementation and follow-up system "Strategy".

Fund Preservation System

An electronic system designed to automate and maintain public funds procedures. It keeps records of preserved public funds and provides a comparative analysis for each fiscal year categorized by GCA's departments and auditees. The system allows to track the value of preserved public funds and GCA's existing audit findings and conduct risk assessment for future audits.

Manhajyah System

Manhajyah is an interactive electronic system that contains the methodology followed in GCA of audit procedures (financial, compliance and performance audits) to ensure the application of best professional and up to date practices in audit and accountancy and aligned with the standards issued by INTOSAI. Moreover, the Platform includes the general approach of GCA in carrying out its audit functions.

Manhajyah is a user-friendly system that provides GCA staff access to the detailed audit procedures of all types of audit starting with strategic planning and ends with preparing and following-up audit reports. The Platform also provides interactive tools that enable all auditors to share the latest updates of procedures, new skills,

Integration with the "Eitmad" platform

The link between Eitmad platform of the National Government Resources Systems Centre and Shamel aims to:

- Prevent duplication of data obtained from government agencies.
- Expand the range of financial services available on the Eitmad platform, and feed them into a comprehensive system through the Government Service Bus (GSB).

Digital Library for Archives "Wathiqa"

Wathiqa is an electronic platform that contains a database designed to store laws, rules, and regulations collected for more than fifty years.Tthe documents are accessible to the government agencies, in accordance to the rules and procedures set by the National Centre for Documents and Archives.

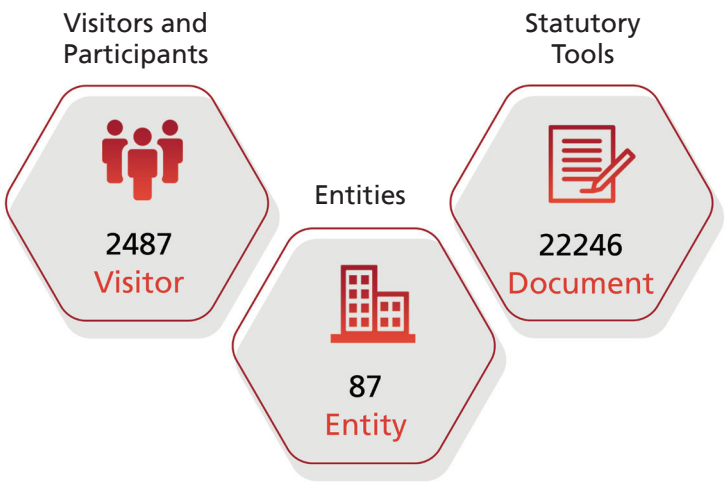

Shamel has the following benefits:

- Exchanges of data and documents between GCA and auditees in a safe and fast manner.
- Provides audit programs in an automated, joint, and interactive work environment, in addition to communicating audit findings to auditees in accordance to best international audit standards and practices.
- Complements other audit software, IDEA and Statistical Sampling, and the Indexing Software and Document Management System (MDS).
- Stores and tracks the audit assignment results and details.
- Prepares audit plans for the GCA's respective departments.
- Classifies data of the successive fiscal years and provides statistics with indicators of auditees.
- Classifies data of the successive fiscal years and provides statistics with indicators of auditees.

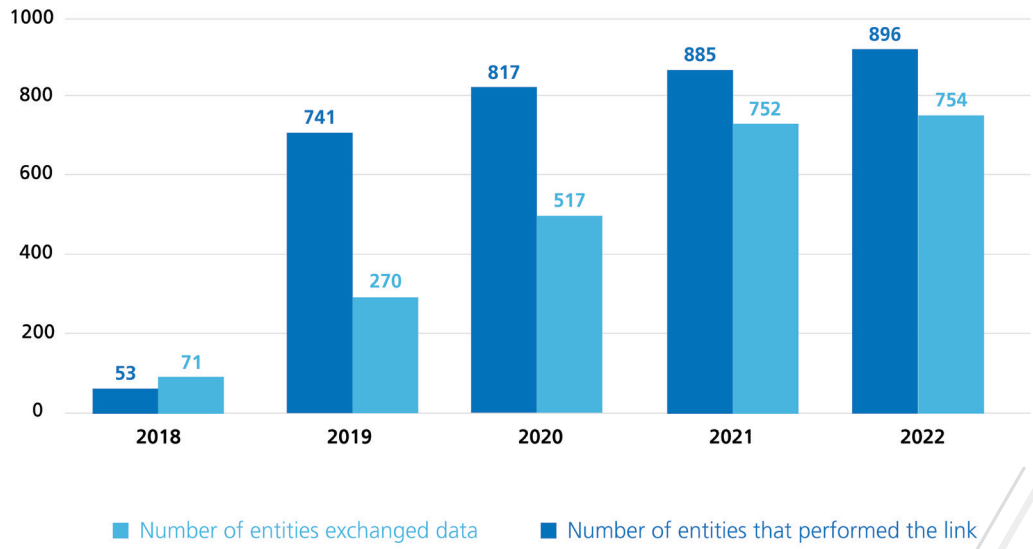

In fulfilling the directives and emphasis of the Custodian of the Two Holy Mosques, King Salman bin Abdulaziz Al Saud to "revise laws and regulations of the government oversight and control agencies to improve their mandates and enhance their duties, responsibilities, and performance, as well as to contribute to eliminate corruption, preserve public funds and ensure accountability to those who are negligent", and the directives of H.R. H the Crown Prince Muhammad bin Salman bin Abdulaziz Al Saud, the Prime Minister, which stipulated that "We will reduce delays and cut tedious bureaucracy, and expand the variety of digital services. We will immediately adopt wide-range transparency and accountability reforms". Subsequently, GCA started to expand the application of automated systems to accelerate the pace of work with auditees in data exchange and implementation of audit procedures.

GCA is looking for to widen the use of automated systems keen to transform completely its administrative and auditing procedures into automated systems to increase the base of work with auditees in data exchange, execute audit procedures, and establish electronic platforms.

GCA seeks to digitalize fully its managerial and audit systems by providing the necessary means and technologies, specialized human resources, and make the best use of these technologies in the financial, compliance, and performance audit.

The main aspects of digital transformation in the GCA:

The e-Audit System "Shamel"

Shamel is an electronic audit system that automates GCA's core functions and exchanges data and financial documents with the auditees to facilitate and accelerate the audit tasks and provide the reported results to the concerned auditee.

Fourth:

Our Digital Transformation

Number of Trainees in SCFPA

Year	General Court of Audit Employees	Government Entities Employees	Supreme Audit Institutions Employees
2018	211 Trainee	233 Trainee	
2019	248 Trainee	1950 Trainee	104 Trainee
2020	531 Trainee	3032 Trainee	488 Trainee
2021	341 Trainee	8410 Trainee	35 Trainee
2022	502 Trainee	4210 Trainee	

Saudi Centre for Financial and Performance Auditing "Tadreeb"

Based on GCA mission and its strategic plan, in recognition of GCA,s leading role in achieving national development, and in implementation of the leadership directives, GCA has established the Saudi Center for Financial and Performance Auditing "Tadreeb", a specialized center for training and consulting in financial, performance and internal audit. In coordination with the Ministry of Human Resource and Social Development, GCA was able to certify Tadreeb as a certified training center.

Tadreeb aims to develop and improve the capacities of GCA's staff and auditees in the fields of financial, performance and internal audits, by undertaking a series of workshops and training courses. The training is conducted to improve the financial performance of participants with the aim of optimizing the utilization of economic resources. One of the leading programs in GCA's strategy is to develop the government accounting and auditing profession by reinforcing the relations between GCA and other supreme audit institutions, including the International Organisation of Supreme Audit Institutions (INTOSAI), the Asian Organisation of Supreme Audit Institutions (ASOSAI), the Arab Organization for Supreme Audit Institutions (ARABOSAI), and other international organizations such as the World Bank and the U.S.A Center for Audit Excellence. This is to guarantee professional convergence in practices and the exchange of appropriate experiences. The center includes a selection of specialists and certified trainers in the management, accounting, and auditing fields, and has modern classrooms as well as distance training infrastructure. Thus far, the center trained more than 6400 participants.

Finally, CMS is the main key of continuous professional development and of creating a competitive environment, which will result in having a qualified and capable human power. CMS identifies strong points and weaknesses in auditors and helps decision makers in formulating homogeneous and capable working teams and committees. For this purpose, six frameworks of competencies in GCA for leaders, auditors, legal officers, administration, technology, and support services. CMS goes through two stages. The first is to evaluate the competencies and the second is to develop the Personal Development Plan (PDP) in an integrated framework between the different managerial levels in GCA.

The launch of GCA's Competency Management System, Riyadh 28/7/2022

Human Resources Development

The Competency Management System (CMS)

GCA launched an electronic system to evaluate and develop the occupational competency of auditors by the name «Competency Management System» (CMS). The system is designed to measure, display, and analyze the competencies of personnel by development of Professional Development Plan (PDP), assessment of training needs based on competency, issuance of detailed reports on performance evaluation, job rotation, leadership succession, selection of competencies, attraction of competencies, and building the annual training plan.

CMS comes as part of GCA efforts to raise the efficiency and effectiveness of its performance in all of its sectors and branches and as a continuation of its professional development programs and GCA efforts to achieve institutional and digital excellence. Additionally, CMS is a tool to achieve professionalism in preserving public money. CMS is initiated following the goals of the Kingdom Vision 2030 and the role of the monitoring agencies in the achievement of the Vision.

CMS is considered one of the initiatives of the Fourth Strategic Plan of GCA, which stresses on the development of human resources and as part of GCA believe in the importance of creating a sustainable environment filled with research and development of the human element and the continuation of knowledge transfer in auditing institutions.

CMS is initiated from the Competency Framework for Audit Professionals (CFAP), which is originally emanating from the INTOSAI competency framework for auditors. While preparing the framework, we considered the skills and professional knowledge needed in auditors to perform financial, compliance, and performance audits according to ISSAIs.

Women's Empowerment

GCA in light of the expansion in its missions and tasks, is in relentless pursuit to achieve the Kingdom's Vision (2030), in women empowerment to provide equal opportunities that contributes to the national development. In 2016, GCA started hiring female staff in the Eastern Province. In 2018, female staff office was inaugurated at GCA headquarters in Riyadh. The GCA hires highly competent female staff. According to the related plan set to create better opportunities for female staff in the workplace and to ensure a continuous development further departments was expanded in other GCA branches. The female staff are given equal opportunities and trained to provide them with the necessary knowledge and skills. The number of female employees in GCA Headquarters and branches has reached (200) female employees.

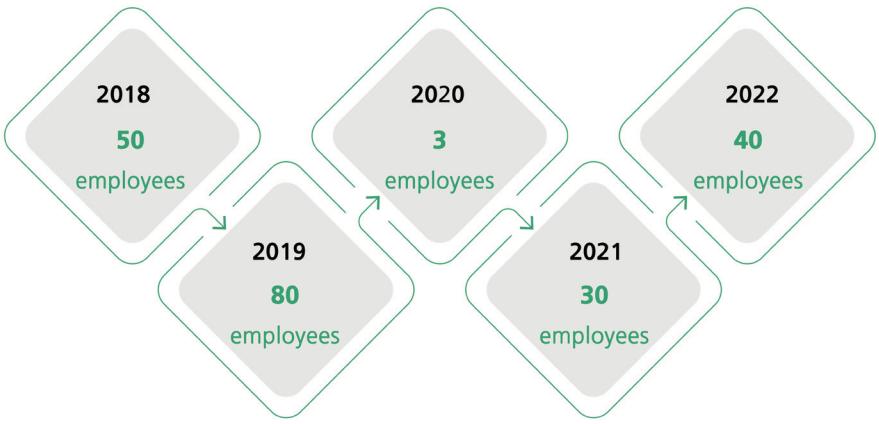

Number of new employees for the period (2018-2022)

Human Resources

GCA relies on a homogeneous set of national human capacities that are carefully selected to contribute to work efficiently and according to the required competencies. Once the employees join GCA, they undergo through an induction program to learn their responsibilities and contribute to their professional needs. They will also obtain knowledge and experience needed from senior colleagues during On-The-Job training.

GCA provides its staff the opportunities to develop their capacities by local and international training. Furthermore, GCA has set up scholarships for its staff and offered them the opportunity to participate in specialized scientific symposia, professional committees, and other events.

GCA is keen to attract competent employees and provide job opportunities to the distinguished citizens of this Country. The number of employees in GCA Headquarters and branches has reached (1700) male and female employees.

Work Environment

GCA is keen to realize the depth and effect of the relationship between individuals and the surrounding environment. GCA is devoted to create a supportive and interactive work environment to help its staff perform their duties on a maximum productivity and stimulate creativity.

Over the past years, GCA has successfully constructed 13 new buildings. Consequently, all rented buildings have been dispensed.

13 New Buildings

GCA headquarters in Riyadh (Al Malaz, University Street) inaugurated on 28/01/2018.

Third:

Our Institutional Capacity

GCA performs audit tasks as follows:

Office Audit

Performed in GCA's headquarters and branches inside the Kingdom, or in its offices at the auditees' headquarters; by using the e-audit system "Shamel".

Field Audit

Performed in the auditees' headquarters and offices inside and outside the Kingdom; by undertaking field audit tasks to examine accounts and monitor performance.

- Annual reports for each fiscal year are submitted to the Custodian of the Two Holy Mosques that differ in nature according to provisions of law, which include:
  - GCA's Annual Report on Financial and Performance Audits.
  - GCA's Annual Report on the State's Final Account.
  - GCA's Annual Report on achievements and activities.
  - Public or private reports.
- GCA's Annual Reports on the Councils of Regions, which are submitted to the Region's Governors, that include the performance of agencies in every respective region.

In pursuit of GCA in applying best practices in the processes of planning, organizing and implementing performance audit tasks, His Excellency the President of GCA issued a Decision No. (20219), dated 24/11/2020, to approve the strategic framework for audit tasks for the performance audit sector for the years (2021- 2023). This determines the strategic issues targeted by performance audit tasks for the next three years, and the mechanism by which the target audit topics are selected in the annual plans for the sector, in a way that contributes to achieving the goals of the Kingdom's vision (2030), the strategic objectives of GCA, and monitoring the implementation of the sustainable development goals (2030).

Implementation:

In the implementation phase, adequate and sufficient evidence is gathered to support the facts and findings and is documented in the audit report. Work papers are prepared and saved, which are essential documents for all audit stages and procedures, including the audit plan and supporting evidence that supports the findings reached.

Reporting and Follow-up:

After assessing the results and documenting the work papers, the reports are prepared, and the audit findings are reported to the auditee. The report includes - when possible - appropriate recommendations supported by legislative regulations. GCA follow-up on the measures taken by the auditees.

During the year, GCA submits miscellaneous and multiple reports of audit findings according to auditee and purpose of the report. These reports are:

- Reports submitted to auditees contain audit results.

Based on the "Mechanism for Measuring the Impact of Audit Tasks and Added Value" approved by GCA, which is in line with International Standard No. (ISSAI 12): " The Value and Benefits of Supreme Audit Institutions – making a difference to the lives of citizens". The value added results are classified into six categories:

- Economy in securing resources.
- Efficiency in utilizing resources.
- Effectiveness in achieving goals and results.
- Contributing to the application of general provisions and automated systems.
- Monitoring the implementation of the Sustainable Development Goals (SDGs).
- Monitoring the implementation of privatisation programs.

Stages of the Audit Process:

Planning

Audit tasks are efficiently and effectively planned through the application of best professional practices, in the preparation of audits to obtain high-quality work programs. A risk assessment is conducted to identify the auditees' negligence or deviations by understanding the auditee and its environment, including the internal control environment. The extent of the auditee's response to risks is also evaluated through an evaluation of the internal controls and procedures, that the entity has put in place to cope with various risks. The planning process includes setting tasks timeline, and scope and nature of audit. In addition to appropriately identifying members of the audit team as required, it is possible to use subject matter experts, and the planning process must respond to important changes during the review period. It is an iterative process that occurs throughout the review stages.

GCA works according to several pillars:

- Conducting strategic planning by assessing needs and strategic issues, setting goals and objectives, and determining performance indicators. Strategic Planning is considered the first step of the audit process, by which the orientation of the audit tasks are determined when developing the annual audit plans.
- Performing quality assurance audits in accordance with the International Standard on Quality Control (ISSAI 40), which includes the following elements:
  - Leadership responsibilities for quality. within the SAI. Relevant ethical. requirements.
  - Acceptance and continuance.
  - Human resources.
  - Performance of audits and other work. Monitoring.
- Measuring the added value provided to the auditees in a manner that contributes to raising the efficiency of public spending, developing and collecting revenues, developing the level of government performance, and raising the quality of the services provided.

The added values can be measured through three basic indicators:

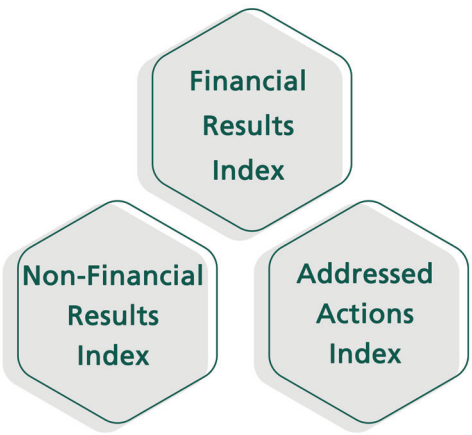

Our Approach

GCA applies the best professional practices in accordance with the Government Audit Standards, and the approved GCA Audit Methodology, in compliance to the quality assurance and audit standards issued by INTOSAI. The approach is based on an effective pre-planning process to identify missions and prepare work programs. This will help to achieve strategic goals of GCA while keeping in mind risk assessment and applying materiality concept in all audit phases.

As part of GCA efforts to apply the best practices in planning process and in organizing and executing performance audit missions, President of GCA issued the Decree No. (30319), dated November 24, 2020 to adopt the Strategic Framework of Audit Missions for Performance Audit Sector for the years (2021 – 2023). The Framework identifies the targeted strategic issues of performance audit missions for the next three years in addition to the mechanism of selecting the targeted audit subjects in the annual plan of performance sector. This will contribute in achieving the Kingdom's Vision 2030, the strategic goals of GCA, and the audit of SDGs implementation (2030). Furthermore, President of GCA issued the Decree No. (4611), dated August 20, 2022 to adopt the Methodology of Performance Audit.

IT Audit.

In the early stages of adapting IT systems, the GCA has taken the initiative to set up an IT Audit Department to perform IT audit, as part of performance audit. GCA examines computer and information security systems, reviews emergency plans, audits the auditees' data, and provides assurance that the systems are effective and protected.

IT audits are performed within the performance audit tasks exercised over the auditees and it is intended to identify the areas of weakness or inadequacies. It is requested thereafter, the auditee adheres to the corrective actions based on the COBIT framework, and IT Audit Handbook issued by the INTOSAI Working Group on IT Audits (WGITA).

Performance Audit

GCA implements the concept of comprehensive audit which includes in performance audit. A performance audit refers to an independent examination of a program, or a project implemented by auditees to assess whether the entity is economical, efficient, and effective in the utilization of its resources.

The aim is to contribute to correcting defaults and developing the performance, and reach an efficient administration capable of carrying out its tasks and achieving its set goals effectively and economically, and ensure the application of regulations, directives and resolutions. Whilst holding negligent persons accountable and strengthening the principles of governance and transparency.

GCA annual audit plans and programs include monitoring the performance of various government entities providing services to the citizens; such as educational, health, municipal, environmental, transportation, operation and maintenance contract, and many other relevant services. GCA also monitor the facilities of the companies which the government has contributed to its share capital, and reports the findings to the respected entities, to conduct corrective actions and avoid future reoccurrence.

Audit of Final Accounts of Government Entities.

The GCA audits final accounts of auditees, and reports on the findings to implement the required actions and avoid any reoccurrences.

Audit of Government Contracts.

The GCA receives copies of contract concluded by government entities to validates the appropriateness of contractual procedures. GCA ensures the compliance of these contracts with the prevailed Government Tenders and Procurement Law, and the relevant regulations, resolutions and directives. Afterwards, GCA informs the auditees to implement the required actions in accordance with the regulations and directives.

Audit of Financial Statements of Companies to which the State Contributes.

The GCA audits financial statements of companies to which the State has contributed to its share capital or guarantees a minimum profit, and reports the audit findings thereafter to auditees to implement the required actions.

Revenues Audit.

GCA annually conducts field audits related to revenues; by examining public utilities and its internal control system, auditing Zakat and taxpayers, and evaluating custom declarations and immediate clearances to gurantee due process of collection of accrued revenues is followed and in accordance with the applied rules and regulations.

Warehouse Inspection.

The GCA examines the general condition of the government entities' warehouses to ensure the proper utilization of the movable assets stored in these warehouses, and to examine to what extent has the auditees complied with the Government Warehouse Rules and Procedures. Annually, GCA conducts sampling procedures on car warehouses and spare parts, furniture, electrical appliances, medicines, medical equipment, return warehouses and other warehouses of various types, to audit the warehouses' accounts and records, validating the inventory, and review the relevant registers submitted to GCA.

Moreover, GCA by the Resolution of the Council of Ministers No. (51), dated September 17, 2019 stating that all field audit missions related to government warehouses including missions assigned to the Ministry of Finance contained in the Policies and Procedures of Government Warehouses. GCA in its turn developed these policies and procedures according to its mandate and were circulated to government entities by letter of GCA President No. (13893), dated October 18, 2020.

Financial and Compliance Audit

One of the prominent functions of GCA is the financial and compliance audit, which includes auditing monthly accounts documents, contracts, warehouse records, revenues, funds, and collection procedures. The GCA identifies the degree of compliance with the prevailing rules, regulations, and directives to:

- Validate the appropriateness of financial transactions and ensure the adherence of the auditee to the relevant directives.
- Ensure all financial transactions are supported with the required documents and in accordance with the applicable laws and regulations.
- Validate the appropriateness of the accounting treatment and its conformity with the public accounting standards.
- Ensure the availability of a robust internal control system، that is able to protect public funds, which includes an effective and efficient internal control system.
- Ensure that the results of the approved budget are accurately reflected in the final accounts of the auditee.

Financial and Compliance audit tasks include:

Audit of Monthly Accounts Documents of Government Entities.

According to GCA mandate, GCA audits the monthly accounts documents of the respective auditees, whom are obligated to submit their expenditure documents promptly and without fail. GCA ensures that the monthly accounting schedule is also submitted within the expected time and shall not be delayed. GCA performs auditing procedures on monthly accounts documents through sampling techniques, according to scientific methods and experiences for each category of documents and transactions.

Financial and Compliance Audit

To audit all state funds and ensure the application of the financial, administrative, and accounting prevailing regulations.

Performance Audit

To ensure that the resources are implemented efficiently and economically by the respective auditee, in order to achieve the pre-defined objectives.

Second:

Our Core Functions

We at GCA seek to obtain institutional and digital excellence and to be pioneers and professionals in protecting public money. We also seek to stay up to date in face of different updates and variables in auditees in accordance with the goals of the Kingdom Vision 2030 and the Fourth Strategic Plan of GCA (2022 – 2026) which was approved by H.E. Dr. Hussam Alangari.

The Fourth Strategic Plan comes in four main Goals, which are Developing the Digital Services and adopting the latest technology and artificial intelligence, Raising performance quality and institutional excellence, developing the capacity of human resources and enhancing work environment, and supporting institutional contact locally and internationally.

The Strategic Plan include main strategic goals, such as: achieving digital excellence, activating electronic audit, applying criteria and forms of institutional excellence, enhancing efficiency and effectiveness of audits, developing organizational structure, achieving cognitive development, enhancing work environment, highlighting GCA identity, and promoting international cooperation. Moreover, the Strategic Plan included the practical steps taken by GCA to follow-up the execution of the Plan by assigning measurement indicators for each operational goal.

Our Strategic Plan

Code of Practice and Core Values

To pursue its mission and fulfil its broad mandate, GCA has a set of professional ethics and principles, shared by its members to ensure the process of achievements without limits. Our code of practice aims to boost staff morale in the mission and honor code, which will have a positive impact on the nation and preserve its resources.

Accordingly, all GCA's staff are partners in making its decisions and successes. Their opinions and suggestions are valuable to the senior management of GCA. These opinions and suggestions are examined and presented at periodic meetings, and the necessary actions are taken.

GCA relies on its core values:

Our Vision & Mission

Vision

Institutional and digital excellence, and to be pioneers and professionals in protecting public money.

Mission

To firmly practice financial audit in its wide concept and contribute in raising the efficiency and quality of government entities performance, integrating with auditees, and developing the institutional and national capacities in the accountancy, auditing, and professionalism fields.

- Audit private companies and public corporations where the state contributes not less than 25% of its share capital or guarantees a minimum profit.
- Conduct performance audits on government entities to ensure that the available resources are used efficiently, economically and effectively.
- Audit the implementation of the Sustainable Development Goals (SDGs).
- To audit the privatization programs at all stages: planning, implementation, and post-privatization.
- Audit and inspect government warehouses.
- Examine the final accounts of the auditees and State Final Accounts.
- To audit the government contracts.
- Appear before the Board of Grievances in the pleadings of case laws related to public funds, filed by or against government entities.
- Issue discharge from liability Certificates.
- Present the Financial Reports to the auditing agencies.

Our Mandate and Responsibilities

GCA is performing its fundamental role in preserving public funds and seeks to fulfill its responsibility by discharging its duties according to its mandate. GCA also detects financial irregularities of any kind that might result in a financial loss and follows up with the auditees to take corrective measures to the prevailing rules and regulations. GCA submits an annual report to the Custodian of the Two Holy Mosques that includes the outcomes of its work and other reports during the fiscal year as needed to contribute in promoting accountability and transparency.

GCA tasks, activities, and roles vary, we:

- Specialize in post-audit on all state's revenues, expenditures, movable and fixed assets, and ensure proper utilization and preservation of resources.
- Ensure that all expenditures are in accordance with the provisions contained in the annual budget and the prevailing financial, administrative, and accounting standards and regulations.
- Ensure that all the state's revenues have been appropriately collected and accounted for, according to the prevailing regulations.
- Ensure that the public funds are being utilized efficiently to achieve the objectives by the concerned auditee, while applying the relevant procedures to ensure the proper utilization of resources and prevent mismanagement.
- Ensure that GCA's respective auditees comprehensively realize the application of their internal financial and accounting regulations. Also, to ensure that their financial behavior is devoid of actions contravening the internal financial accounting regulations.

Main Stages of GCA

First Stage

1926 - 1953

The Establishment of GCA

Second Stage

1953 - 1971

Developing the Scope of GCA Work and its Subordination

Third Stage

1971 - 2015

Issuance of the Bureau Law

Fourth Stage (Current)

2018 - Prisent

Amending the name of GCA, amending number of articles of its statute, linking it to the King, and granting it full independence

The fourth stage (current): Amending the name of the GCA, amending number of articles of its statute, linking it to the King, and granting it full independence (the period from 2018 to date):

H. E. Dr.
Hussam Al-Anqari
2016 - Prisent

During the era of the Custodian of the Two Holy Mosques King Salman bin Abdulaziz Al Saud, and with the clarity of the professional practice carried out by the GCA and its transition from "auditing" to "accounting", the Royal Decree No. (A/473) dated 30/8/2019, was issued amending the name of the "General Auditing Bureau" to the "General Court of Audit ", then Royal Decree No. (M/178) dated to 22/7/2020 was issued, amending some articles of the GCA Statue.

In this new phase, which was launched at the end of 2018G, in which His Excellency Dr. Hussam bin Abdulmohsen Al-Anqari Presides the General Audit Bureau, it is clear that the prudent leadership is keen to enhance the accounting role of the GCA and enable it to exercise its functions and competencies efficiently and effectively. Enhancing the capabilities and components of its professional work, institutional capabilities and professional capacities, launching many platforms, systems, databases and electronic applications, in addition to the high level of representation of the GCA for the Kingdom of Saudi Arabia in international and regional organizations of Supreme Audit Institutions.

The third Stage: Issuance of the Bureau Law (Period from 1971 to 2015):

During the era of His Majesty King Faisal bin Abdulaziz Al Saud, and after the issuance of the "General Auditing Bureau" Statute by Royal Decree No. (M/9) dated 6/4/1971, The Bureau has become an independent body referred to by the Prime Minister in accordance with the provisions of Article (I) of this Statue.

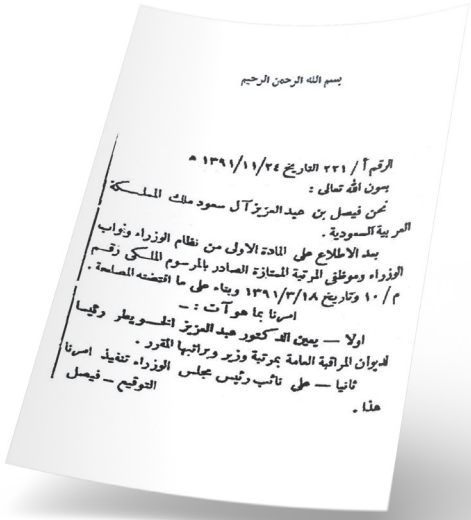
بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم أ / ٢٢١ التاريخ ١٣٩١/١١/٢٤ هـ

بعون الله تعالى :

نحن فيصل بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية .

بعد الاطلاع على المادة الاولى من نظام الوزراء ونواب الوزراء وموظفي المرتبة الممتازة الصادر بالمرسوم الملكي رقم م / ١٠ وتاريخ ١٣٩١/٣/١٨ وبناء على ما اقتضته المصلحة .

امرنا بما هو آت :-

اولا — يعين الدكتور عبدالعزيز الخويطر رئيسا لديوان المراقبة العامة بمرتبة وزير وبراتبها المقرر .

ثانيا — على نائب رئيس مجلس الوزراء تنفيذ امرنا هذا .

التوقيع — فيصل

His Excellency Dr. Abdulaziz bin Abdullah Al-Khuwaiter took over the presidency of the Bureau from 1971 to 1972), who was appointed under Royal Decree No. (A/211) dated 10/1/1972, then His Excellency Mr. Omar Faqeeh from (1975 until 1995), followed by His Excellency Mr. Tawfiq Ahmed Tawfiq from (1995) until the year 2003), then His Excellency Mr. Osama Faqeeh from (2003 until 2015). All of the aforementioned heads were appointed by Royal decrees as (minister level), in accordance to Article 3 of Bureau's Statutes.

H. E. Dr.
Abdulaziz Al-Khuwaiter
1971 - 1972

H. E. Mr.
Omar Faqeeh
1975 - 1995

H. E. Mr.
Tawfiq Ahmed Tawfiq
1995 - 2003

H. E. Mr.
Osama Faqeeh
2003 - 2015

The second stage: Developing the Scope of the GCA Work and its Subordination (Period from 1953 until 1971):

With the issuance of the Council of Ministers Law during the era of His Majesty King Saud bin Abdulaziz Al Saud (on 17/3/1954), the organizational link of the "Bureau of Accounts" was amended to be among the divisions part of the Office of the Presidency of the Council of Ministers, and its name changed to "State Accounts Audit".

At this stage, The Honorable Mr. Mohammed bin Hassan Faqi was assigned to carry out the work of the head of the "State Accounts Audit" in the period from (1953 until 1955), after which the Royal Decree was issued on 3/6/1957, appointing His Royal Highness Prince \ Musaed bin Abdulrahman Al Saud as Head of State Accounts Audit, and his presidency lasted for the period from (1956 until 1960). Later, The Honorable Mr. Abdulaziz bin Mohammed Dagestani was assigned to carry out the duties of the President of the State Accounts Audit from (1961 until 1971).

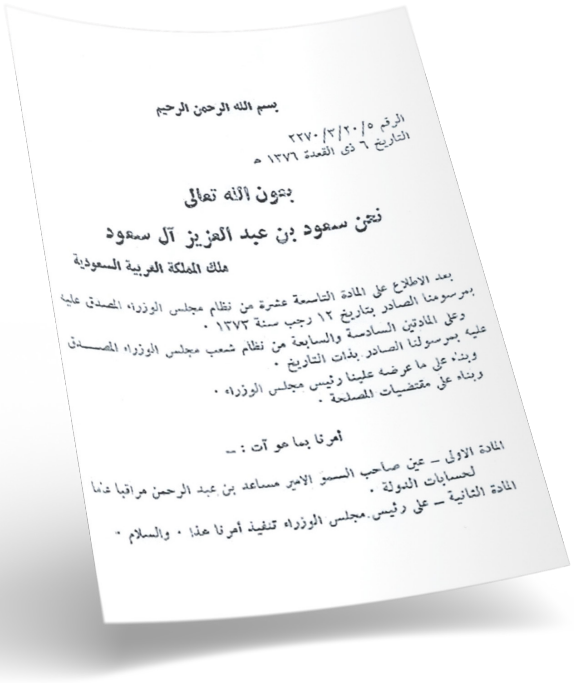
بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم ٥/٣/٢٠/٢٢٧٠
التاريخ ٦ ذى القعدة ١٣٧٦ هـ

بعون الله تعالى

نحن سعود بن عبد العزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على المادة التاسعة عشرة من نظام مجلس الوزراء المصدق عليه بمرسومنا الصادر بتاريخ ١٢ رجب سنة ١٣٧٣ .

وعلى المادتين السادسة والسابعة من نظام شعب مجلس الوزراء المصدق عليه بمرسومنا الصادر بهذا التاريخ .

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء .

وبناء على مقتضيات المصلحة .

أمرنا بما هو آت : ـ

المادة الاولى ـ عين صاحب السمو الامير مساعد بن عبد الرحمن مراقبا عاما لحسابات الدولة .

المادة الثانية ـ على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ أمرنا هذا . والسلام .

Mr.
Mohammed Faqi
1953 - 1955

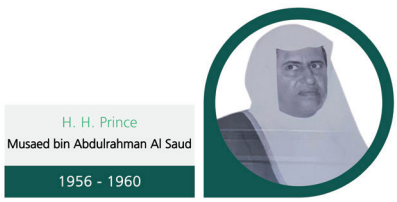
H. H. Prince
Musaed bin Abdulrahman Al Saud
1956 - 1960

Mr.
Abdulaziz Dagestani
1961 - 1971

the Bureau for successive periods from (1929 until 1953) and they are (Abdalrazzaq Hindawi, Jamil Ghazzawi, Mahmoud Shalhoub, Hasan Justinia, Abdullah Pasha Abd al-Wahhab Ashi, Nassib Alsibai, Akram Mandoura, Ahmed Sindi) from the period of 1929 until 1953.

Mr.
Abd al-Wahhab Ashi

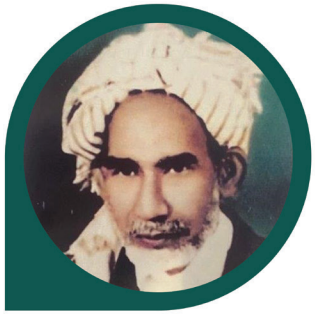

Mr.
Hussain Justinia

Mr.
Akram Mandoura

Mr.
Nassib Alsibai

GCA's Presidents

The first stage: the establishment of the GCA (from the period 1345 H / 1926 G until 1373 H / 1953 G):

The establishment of the General Audit Bureau goes far behind the era of His Majesty King Abdulaziz bin Abdulrahman Al Saud, during with the issuance of the Royal Decree on 30/8/1926 of the Basic Law of Governance in the Kingdom of Saudi Arabia, which was known as the "Basic Instructions of the Kingdom of Hejaz", where the law (i.e. instructions) stipulates the establishment of the "Bureau of Accounts", to be based in Mecca (the capital) during that time.

During this stage, the "Bureau of Accounts" was chaired by Sharif Hussein Adnan, from the period (1927 until 1929), then a number of officials succeeded him to head

Mr.
Sharif Hussein Adnan
1927 - 1929

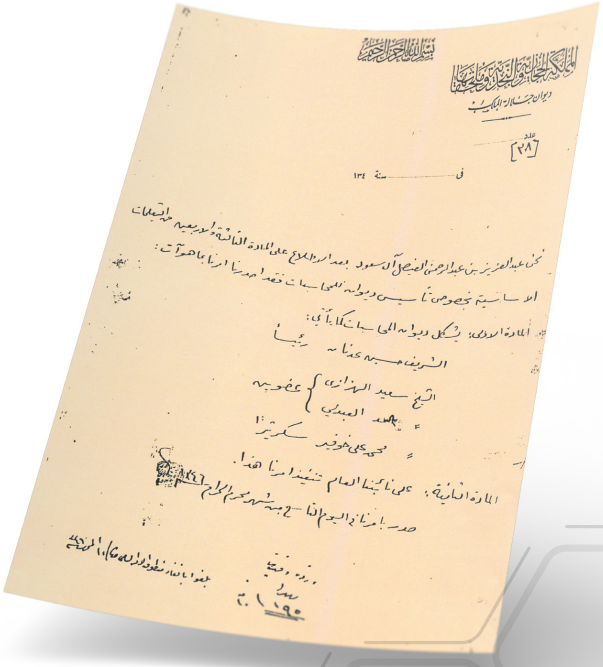

1926

30/08/1926

Bureau of Accounts

1932

14/08/1932

General Accounting

1946

20/06/1946

Bureau of Accounts

1954

17/03/1954

Auditing the State Accounts

1955

13/09/1955

General Auditing Bureau

2019

30/08/2019

General Court of Audit

Historical Background

The GCA establishment goes back to a whole century ago, specifically in 1926. The GCA was established under the name (Bureau of Accounts), in conjunction with the issuance of the Basic Law of Governance in the Kingdom. Then, the Royal Decree No. (M/9), dated 06/04/1971 was issued approving the (General Auditing Bureau) law. Later, the Royal Order No. (A/473), dated 30/08/2019 was issued amending its Arabic name to be the (General Court of Audit), which was followed by the Royal Decree No. (M/178), dated 23/07/2020, approving its current Arabic name, the (General Court of Audit), in replace to the (General Auditing Bureau), and amending some articles of the GCA's law. According to this amendment, GCA is directly linked to the King, enjoys legal status, and has full financial and administrative independence.

Over the years, GCA was given many names. For about 65 years, the most commonly used name was (General Auditing Bureau), until the issuance of the Royal Order No. (A/473), 30/08/2019, amending its Arabic name to be the (General Court of Audit), as it complies with its tasks and roles.

GCA old headquarters in Riyadh (Al Malaz, University Street) inaugurated in 1973.

الديوان العام للمحاسبة
General Court of Audit

GCA is the supreme audit institution of the Kingdom of Saudi Arabia. It is an independent body that reports directly to the King.

GCA performs the comprehensive post-audit of the state's revenues, expenditures, and movable and fixed assets. It is also responsible for ensuring proper utilization of the resources and monitoring auditees' compliance, with the relevant financial and administrative regulations. GCA follows a methodical approach, which is implemented by highly experienced auditors in financial, compliance, and performance audits. GCA's auditees include the entire group of ministries, government entities, and private enterprises and the public corporations or bodies to which the State contributes to the share capital or guarantees a minimum profit.

At the international level, as of September 2021 GCA holds the position of the Second Vice-chair of the Governing Board of INTOSAI, Chairs INTOSAI's Policy, Finance and Administration Committee (PFAC), and Co-Chairs the Steering Committee for Cooperation with Donors (IDSC) for (nine years term subject to renewable). GCA is also a member in the Board of INTOSAI Development Initiative (IDI) for (a renewable three-year term) starting from January 2023. GCA as well occupies the position of the Chair of the Arab Organization of Supreme Audit Institutions (ARABOSAI) for a (three-year term) starting from October 2022. Subsequently, GCA will occupy the position of the First Vice-chairman as of October 2025 for a (three-year term). Additionally, GCA is a member of the Governing Board of ASOSAI for the period (2021-2024) subject to renewable. GCA also permanently represents the Kingdom of Saudi Arabia in the (SAI20) Engagement Group of Supreme Audit Institutions in the G20 member countries.

The Custodian of the Two Holy Mosques receives the President of GCA and a number of officials submitting the 59th GCA Annual Report - 07/01/2019.

First:

Who we are

Additionally, GCA has the support and patronage of the Custodian of the Two Holy Mosques, and His Royal Highness Crown Prince, including the issuance of the Royal Decree No. (M/178), dated 23/07/2020, which stipulated in approving its current Arabic name, (General Court of Audit), and amending some articles of GCA's bylaw. According to this amendment, GCA reports directly to the Custodian of the Two Holy Mosques, enjoys legal status, and has full financial and administrative independence.

Among other achievements of GCA, the resolutions adopted by the Congress of the International Organization of the Supreme Audit Institutions (INCOSAI), which was convened in Moscow, Russia, endorsed the appointment of GCA as the Second Vice-Chair of the International Organization of the Supreme Audit Institutions (INTOSAI) and as the Chair of INTOSAI's Policy, Finance and Administration Committee (PFAC), Chair of the INTOSAI Donor Steering Committee (IDSC) for a nine renewable years, and a member of the Board of INTOSAI Initiative (IDI) for a three-year subject to renewable. Additionally, GCA was elected as the Chair of the Arab Organization of Supreme Audit Institutions (ARABOSAI) as of October 2022 for three years period. GCA is also elected as a member of the Governing Board of the Asian Organization of Supreme Audit Institutions (ASOSAI) as of September 2021 for a renewable period of three-year. Thereafter, GCA will occupy the position of the First Vice-chairman as of October 2025 for a three-year period. Furthermore, in accordance with the Royal Decree No. (17103) dated 12/11/2020, GCA has assumed the supervisory role over the Saudi Institute of Internal Auditors (IIA) and the president of the GCA Chairs the Saudi IIA Board of Directors. In addition to chairing the Arab Confederation of Institute of Internal Auditors starting from January 2023. Furthermore, as of July 2022, H.E. Dr. Alangari is appointed as a member of the Global Board of Directors for the Institute of Internal Auditors and a Liaison Officer on Global advocacy efforts.

GCA is fully committed to sustain efforts in preserving the public funds, and continue to ensure success and raise the level and quality of achievements. We wish you all prosperity in achieving aspirations and raising the status of our great nation.

Dr. Hussam A. Alangari

President of the General Court of Audit

Introduction

At this stage of GCA history, we realize the importance of change, development, and progress to achieve aspirations, and build a better future.

GCA has managed in the last six years and in the era of the Custodian of the Two Holy Mosques, King Salman bin Abdulaziz Al Saud, to restructure its procedures according to the best professional practices and to overcome many obstacles. The task was challenging; however, it would not have been possible without the limitless support of our prudent leadership, and the sincere efforts of all GCA staff. Thus, due to this support we were able to achieve the desired goals guided by the Kingdom's Vision (2030).

Everyone involved worked as a team in developing plans and policies following an effective strategy, aimed at improving the quality of GCA's outcomes. Our hopes and expectations have no limits, our ultimate ambition drives the wheel of achievement forward and our motto remains "Be better today than we were yesterday; and be better tomorrow than we are today".

GCA witnessed unprecedented significant developments and accomplishments on its various fields related to GCA's mandate. GCA has made outstanding results in successfully preserving and increasing the value of preserved funds and raised the value of GCA's existing audit findings. The accomplishments are attributed to the high quality of professional performance of GCA's staff and the expansion of audits. Moreover, GCA has implemented the directives of the Custodian of the Two Holy Mosques to electronically link with all government entities via the e-audit system (Shamel). GCA has strengthened its partnership with those entities by providing a variety of training programs in the fields of financial, compliance and performance audit.

Content

Introduction		IV
First:	Who we are	1
Second:	Our Core Functions	17
Third:	Our Institutional Capacity	29
Fourth:	Our Digital Transformation	37
Fifth:	Our International Relations	43
Sixth:	Our Seminars and Meetings	51
Seventh:	Our Initiatives toward Integration	53

© 2023 GCA. All Rights Reserved.

G.C.A: 5226\1442
Issn: 4 - 091580 - 603 - 978

الديوان العام للمحاسبة
General Court of Audit

الديوان العام للمحاسبة
General Court of Audit

THE GENERAL COURT OF AUDIT

"A New Era ... With A Vision Full of Ambitions"

Second Edition - 2023